الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور النفقات العمومية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة 2001-2022

إعداد الطلبة:

- زينب بدرة

الأستاذ المشرف:

-د / بشير بن موسى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
علي ذهب	أستاذ مساعد ا	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
بشير بن موسى	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا
رياض زلاسي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور النفقات العمومية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة 2001-2022

إعداد الطالبة:

- زينب بدرة

الأستاذ المشرف:

-د / بشير بن موسى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
علي ذهب	أستاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
بشير بن موسى	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا
رياض زلاسي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــــــــــــر وعرفـــــــــان:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذ المشرف: د/ بشير بن موسى على رحابة صدره وتوجيهاته.
- " الحبيب DRH" رفيق الدرب والمسيرة.
- البروفيسور الحبيب القدة صاحب الفضل الكبير.
- إلى العزيزين أحمد طويل وعائشة حبى سندي في هذه المسيرة.

إهـــداء

إلى من كانوا سببا في وجودنا الوالدين الكريمين.

إلى أبطال العبور الثاني أبطال السابع من أكتوبر.

إلى الذين صـدقو ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضـى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا.

زينب

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور النفقات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001 –2022، وذلك من خلال أثر متغير النفقات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الممثلة بمربع كالدور لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وكذلك دراسة تطور النفقات العامة ومدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية: معدل النمو الاقتصادي؛ معدل التضخم؛ معدل البطالة؛ ووضعية ميزان المدفوعات.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى خلاصة أساسية مفادها أن السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة قد ارتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي دون العرض الكلي.

الكلمات المفتاحية: النفقات العمومية، الاستقرار الاقتصادي ،مؤشرات اقتصادية ، برامج تنموية

Abstract:

This study aims to determine the role of public expenditures in achieving economic stability in Algeria during the period 2001-2022, through the effect of the public expenditure variable on stability indicators Economic analysis represented by the Kaldor square of macroeconomic policy objectives, as well as studying the development of public expenditures

The extent of its impact on macroeconomic indicators: economic growth rate; inflation rate; Unemployment rate; and the balance of payments position.

This study concluded with a basic conclusion that the economic policy applied in Algeria during this period, it was clearly based on supporting aggregate demand without aggregate supply.

Keywords : Public expenses **,**Economic stability ,economic indicators, development programmers.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
محتويات البحث	II-I
محتويات الجداول	III
مقدمة	د-أ
الفصل الأول: أساسيات حول النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي.	
المبحث الأول: مفاهيم حول النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي	
تمهيد	7
المطلب الأول: الإطار النظري للنفقات العمومية	13-8
الفرع الأول: مفهوم النفقات العمومية	9-8
الفرع الثاني: التطور التاريخي للنفقات العمومية	10-9
الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العمومية	13-11
المطلب الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي	20-14
الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي	15-14
الفرع الثاني: محددات الاستقرار الاقتصادي	17-15
الفرع الثالث: أهداف الاستقرار الاقتصادي	20-18
المطلب الثالث: آثار النفقات العمومية على الاستقرار الاقتصادي	23-20
الفرع الأول: أثر ازدياد الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي.	21-20
الفرع الثاني: أثر تدخل الدول في الحياة الاقتصادية.	21
الفرع الثالث: أثر مقدرة الدول على الإنفاق ومحافظتها على استقرارها الاقتصادي.	22
الفرع الرابع: مخاطر اللجوء للاقتراض على الدول في استقرارها الاقتصادي	22
الفرع الخامس: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.	23
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع	
المطلب الأول: الدراسات السابقة حول موضوع النفقات العمومية	27-25
الفرع الأول: الدراسات العربية	27-25
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	28-27

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول موضوع الاستقرار الاقتصادي	28-32
الفرع الأول: الدراسات العربية	28-31
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	31-32
المطلب الثالث: الدراسات السابقة حول العلاقة بين النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي	32-35
الفرع الأول: الدراسات العربية	32-34
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	35
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور النفقات العمومية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (2001-2022)	
المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)	
تمهيد	38
المطلب الأول: نفقات الميزانية العامة في الجزائر	39-41
المطلب الثاني: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر	41-44
المطلب الثالث: تصنيف النفقات العامة في الجزائر	45-53
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)	
المطلب الأول: الإطار العملي في تحليل الاستقرار الاقتصادي في الجزائر	53-54
المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي	55-61
المبحث الثالث: السياسة الاستثمارية في الجزائر وتطور النفقات العمومية	
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	62-63
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	64-66
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي 2010-2014)	66-68
الفرع الأول: البرنامج الخماسي 2010-2014	66-68
الفرع الثاني: البرنامج الخماسي 2015-2019	68
المطلب الرابع: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2019)	69-71
خلاصة الفصل الثاني	72
خاتمة	74-75
توصيات الدراسة	76
قائمة المصادر والمراجع	78-82

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)	43-44
02	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية	47-48
03	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2022 حسب القطاعات	52-53
04	تطور مؤشر الناتج الداخلي خلال الفترة (2001-2022)	55
05	تطور مؤشر البطالة خلال الفترة (2001-2022)	56-57
06	تطور معدل التضخم (%) في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)	58
07	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)	60-61
08	تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2022)	63
09	المحاور توزيع مبالغ دعم النمو	64
10	مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014	67

مقدمة

مقدمة

ازدادت أهمية الدراسة النظرية للنفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة، وتوسع سلطاتها و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهميتها في كون أنها تعد وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدول للحد من معدلات البطالة والتضخم ،والتي يمكن من خلالها قياس الأداء الاقتصادي داخل الدولة ،إذ تعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من قبل الحكومة، والتي تسعى إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك اعتمادا على المقاربة الكينزية التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي محفز للاقتصاد الوطني، ومنه أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي ،وبالتالي امتصاص البطالة وتخفيض نسبة التضخم داخل الاقتصاد.أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من بين الأهداف الأساسية للنظم الاقتصادية وواضعي السياسة الاقتصادية، ولقد أثار جدلا كبيرا بين الاقتصاديين حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أن الكثير منهم أجمعوا على أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ولقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعدا آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في التوازن في ميزان المدفوعات، وبإضافة هذا البعد يكتمل المربع الذي يعطينا صورة عن وضعية الاستقرار الاقتصادي والذي يسمى أيضا بمربع أهداف السياسة الاقتصادية، ويطلق عليه اصطلاحا المربع السحري لكالدور، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات على وعي أتم بمسؤوليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومستعدة للتدخل الاقتصادي بشتى أدوات السياسة الاقتصادية لمكافحة اختلاله.في ظل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة، المبني على القضاء على هاتين الظاهرتين التضخم والبطالة، تعددت أشكال تدخل الدولة في هذا المجال من إعانات يمنحها الأفراد أو مؤسسات معينة أو القيام بمشاريع إنتاجية ضخمة أو السيطرة الكاملة أو الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بقصد تنفيذ خطة اقتصادية شاملة. والسياسة المالية في الجزائر تتوفر على مكانة خاصة وأهمية كبيرة لدى صناع السياسة الاقتصادية، بالنظر لتوفرها على الأدوات التي بإمكانها مجابهة مختلف الاختلالات التي تشهدها التوازنات الكبرى و التي تبرز في شكل: تدهور النمو الاقتصادي الذي يعاني من ضعف معدلاته بين الحين والأخر، وكذلك تفاقم مشكلة البطالة التي بلغت مستويات مقلقة خلال عقد التسعينات، وارتفاع معدلات التضخم رغم الدعم الحكومي وضعف مستويات الأجور، إضافة إلى اختلال التوازن الخارجي والذي يتجسد في

العجز الذي يسجل على مستوى ميزان المدفوعات، خاصة خلال الفترات التي تتراجع فيها أسعار البترول.

1. الإشكالية:

اعتمدت الجزائر على برامج إنفاقيه تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

إن هذه الدراسة تسعى لاختبار دور قدرة النفقات العمومية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وعليه وفي خضم كل هذه المعطيات وقصد الوقوف على الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري يمكن طرح التساؤل المحوري التالي:

- **ما دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2022؟**

ويمكن أن تتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

- كيف تسهم النفقات العمومية في تجسيد البرامج الاستثمارية العمومية؟
- كيف تساهم السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي كهدف نهائي؟
- هل ساهم الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال فترة الدراسة؟

2. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- تسهم النفقات العمومية من خلال تصنيفها حسب احتياجات كل قطاع داخل الدولة عن طريق برامج استثمارية.
- تساهم السياسات الاقتصادية المدروسة حسب احتياجات كل قطاع يراد النهوض به و من شأنه يعمل على الاستقرار لبعض المؤشرات الكلية الاقتصادية و الاجتماعية.
- رغم الاغطية النقدية التي خصصتها الجزائر خلال فترة الدراسة مقارنة بسابقاتها الا انه لم تحقق الهدف المرجو منها.

3. أهداف الدراســـــــة:

- محاولة معرفة المنحى الذي اتخذته النفقات العمومية خلال فترة الدراسة وأسباب ذلك.
- معرفة المراحل التي مرت بها سياسة الإنفاق العمومي خلال فترة 2001-2022.
- الوقوف على وضعيـــة مؤشـــرات الاستقرار الاقتصـــادي الكلي ودور برامج الإنفاق العمـــومي المطبقة خلال فتـرة الدراسة في ذلك.

4. أهميـــة الدراســـة:

إن أهمية الدراســـة تكمن بالدرجة الأولى في كونها تغطي من حيث الزمن الفترة 2001-2022، التي أطلقت فيها السلطات العمومية في الجزائر برامج استثمارية هامة جدا خاصـة من حيث المبالغ المالية المرصودة لها، من هنا يثار التساؤل حول مدى تحقيق الأهداف التي سطرت لهذا الغرض خاصة في الجانب الاقتصادي الكلي أي مدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

5. منهج الدراســـــة:

لمعالجة هذا الموضـوع و الإجابة عن السـؤال المحوري (الإشـكالية) و الأسـئلة الفرعية سـنعتمد في دراستنا له على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.

فالمنهج الوصفي يطبق لتقديم الجانب النظري للدراسة والمتعلق بمفهوم النفقات العمومية والاستقرار

الاقتصـادي، أما الجانب التطبيقي فسـنقدمه باسـتعمال المنهج التحليلي لدراسـة وتحليل تطور الإنفاق العمومي عبر سنوات الدراسة وكذلك تأثير ذلك على وضعية أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي.

6. حدود الدراســـــة:

هذه الدراسـة تمتد زمنيا الفترة من 2001 إلى 2022 حيث سـنعتمد بالدرجة الأولى على أرقام الديوان الوطني

للإحصائيات ووزارة المالية و الجريدة الرسمية فيما يخص قوانين المالية والخاصة بسنوات الدراسة، أما مكانيا فهي تخص الاقتصاد الجزائري.

7. خطـــة هيكـــل الدراســـة:

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى تسليط الضوء على متغيرات الدراسة المتمثلة في النفقات العمومية، والاستقرار الكلي، والذي قسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول: مفاهيم حول النفقات العمومية و الاستقرار الاقتصادي، أما المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع، أما الفصل الثاني خصصناه كدراسة تحليلية للنفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الجانب

النظري

الفصل الأول:

الادبيات النظرية و التطبيقية للنفقات العمومية و الاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

إن موضوع الإنفاق العام وأثره على الاستقرار الاقتصادي، كغيره من المواضيع الحساسة التي ندرسها في الاقتصاد الكلي، بحيث لا يمكن أن ندرسه دون التطرق لدراسة النفقات العمومية والإلمام بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية.

ونظرا لأهمية النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي تم تخصيص هذا الفصل لإعطاء صورة عامة حولها، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين أين تم التطرق في المبحث الأول مفاهيم حول النفقات العمومية و الاستقرار الاقتصادي، في حين تناول المبحث الثاني الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: مفاهيم حول النفقات العمومية و الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي أكثر ما تسعى إليه الدول للحفاظ عليه مهما كانت متقدمة أو نامية، ومن أجل الوصول إليه لا بد من إتباع سياسة مالية وقد ركز الفكر المالي على النفقات العمومية كأهم أداة في السياسة المالية وفي هذا المبحث سنتطرق لثلاثة مطالب مهمة:

فالمطلب الأول: الإطار النظري للنفقات العمومية.

أما المطلب الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.

والمطلب الثالث: آثار النفقات العمومية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول: الإطار النظري للنفقات العمومية

لقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة نتيجة لتطور مماثل حصل في دور الدولة في المجتمع وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، كما تقوم الدولة بهدف إشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة بصرف إنفاق مبالغ مالية حيث تدعى بالنفقة العامة.

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى عموميات حول النفقات العمومية في الفرع الأول مفهوم النفقات العمومية، أما الفرع الثاني إلى التطور التاريخي للنفقات العمومية، وفي الفرع الثالث تقسيمات النفقات العمومية.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العمومية.

النفقات العمومية أو النفقات العامة أو الإنفاق العام كما يصطلح عليه في مجال المالية العامة، هي مصطلحات لمسمى واحد تعددت تعريفاته لكنها اتفقت في معناها من خلال تحديد أهم العناصر التي تميز النفقات العمومية عن غيرها من النفقات، ومن أهم هذه التعريفات نذكر ما يلي:

النفقات العمومية هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بقصد إشباع حاجة عامة".

فهي " مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي)، صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها (إشباع حاجة عامة).[1]

وتعرف أيضا بأنها مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها لتوفر سلعا وخدمات عامة وتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. [2]

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن النفقات العمومية هي ك[3]ل المبالغ النقدية التي تصرفها الدولة بواسطة الهيئات والإدارات والمؤسسات التابعة لها، من الإيرادات المتوفرة لدى الخزينة العمومية بغرض إشباع الحاجات العامة من خلال توفير السلع والخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الثاني: التطور التاريخي للنفقات العمومية

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد إذا تسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة والاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة وعلية نتطرق إلى هذا التطور وفق تطور تدخل الدولة في الاقتصاد على النحو التالي:

1. مفهوم النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة(التقليدي):

لقد ساد في الفكر الاقتصادي التقليدي مفهوم الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها في تأمين الدفاع الأمن والعدالة إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدود وقد ترتب على ذلك اقتصار الإنفاق على تأدية هذه الوظائف التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة التي لا تتعارض مع مبدأ مذهب الفردي الحر، حيث نادى المفكرون التقليديون بضرورة الرشادة والعقلانية في النفقات العامة إلى أبعد الحدود وكان تبريرهم لذلك أن الإنفاق الحكومي ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة المجتمع وأن الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال الضرائب وأن التوسيع في النفقات يعني التوسيع في تحصيل المزيد من الضرائب

[1] -محمد خالد المهايني. (2013). محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة. سوريا ، ص 30.
[2] - ناريمان رقوب. (2017-2018). دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك وتأمينات . سطيف، الجزائر: جامعة سطيف. ص 09

وهذا يؤثر على إستهلاكاتهم (الحجازي)ومدخراتهم حيث يمكن للأفراد استخدام المبلغ الذي دفع كضريبة في الحصول على سلع استهلاكية وادخارية. [1]

وقد ظهرت عدة مبادئ للفكر الكلاسيكي التي أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها:

- أفضل النفقات العامة هي أقلها حجما، لأن النفقات العامة يترتب عنها تحويل الموارد الاقتصادية القيمة من قطاع خاص المنتج إلى القطاع الحكومي غير المنتج ولذا فإن زيادة حجم هذه النفقات يعني تحويل موارد من قطاع يتحقق به عائد إلى قطاع أخر غير منتج .
- أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة وذلك من اجل تحقيق المبدأ الأول وحتى لا نقلل من رفاهية الأفراد فنحدد أولا حجم الإنفاق ثم نبحث عن ذلك عن مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات.
- حيادية النفقة العامة وهذا يعني إن النفقة العامة لا يجب أن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة الزراعية الصناعية التجارية وغيرها أو على مراكز على أصحاب الدخول المختلفة في المجتمع.
- توازن الميزانية العامة سنويا حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام المقدر لأنه في الحالة الأولى تبدد الموارد الاقتصادية وفي الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية مثل: الأمن. [2]

2. مفهوم النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة(الحديثة):

يعتبر تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دلالة هامة ودالة على ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة الذي انتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم أزمة الكساد الكبير 1929 وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكنزية للاقتصادي الإنجليزي " جون مينارد كينز "خلال ثلاثينيات القرن العشرين التي قامت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق باعتباره مضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي والتخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والمانع من أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة، ليكون في ظل الدولة الاشتراكية والمنتجة التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعة نتيجة سيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج، ازداد حجم النفقات العامة وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة، الذي

[1] - علي خليل سليمان أحمد اللوزي. (2008). المالية العامة. عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ص 92 .
[2] - حامد عبد المجيد ودراز المرسى الحجازي. (بلا تاريخ). المالية العامة. الاسكندرية، مصر، ص 220 .

يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك، أما الدول النامية تتحمل الدولة مسؤولية أحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العمومية

تختلف النفقات العامة فيما بينها، سواء من ناحية مضمونها أو من ناحية أثارها الاقتصادية ونتائجها المالية، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة ونوضح فيما يلي أنواع هذه التقسيمات أساسيين وهما :التقسيمات الاقتصادية والتقسيمات الوضعية.

أولا: التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

1. من حيث أغراضها:

وفقا لهذا التقسيم يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة للنفقات العامة وهي[2]:

- النفقات الإدارية:

وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشمل على، نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي، وأهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.

- النفقات الاجتماعية:

حيث يغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي حيث يكون الغرض من هذه النفقات هو زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع، حيث تشمل على نفقات التعليم والصحة والسكن والإعانات النقدية الاجتماعية.

- النفقات الاقتصادية:
- وهي النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها من اجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كالتشجيع وحدات القطاع الخاص من اجل زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة، بزيادة الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وذلك من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمارات وزيادة كفاءتها.

[1] - حامد عبد المجيد ودراز المرسى الحجازي. (بلا تاريخ). المالية العامة. الاسكندرية، مصر، ص 221 .
[2] - سعيد عبد العزيز عثمان. (2003). مقدمة في الاقتصاد العام "مالية عامة" مدخل تحليلي معاصر. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية. ص 406

2. من حيث طبيعتها.

حيث نجدها كالاتي[1]:

- النفقات الحقيقية (الفعلية):

ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالرواتب والأجور وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة، سواء التقليدية أو الحديثة التي يقتضيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

- النفقات التحويلية:

يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى المحدودة الدخل ومثال على ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة: كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وإعانات غلاء المعيشة.

3. من حيث دوريتها:

وهي كالأتية[2]:

- النفقات العادية:

ويقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا وبشكل منتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بنفس الحجم ذاته ومثالها الرواتب والأجور، نفقات الصيانة، ويلزم لتغطيتها الإيرادات العامة العادية من أمالك الدولة، الضرائب والرسوم.

- النفقات غير العادية:

وتعني بها تلك النفقات العامة التي ال تتكرر بانتظام وال تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثالها، النفقات الاستثمارية الضخمة، نفقات الحروب والنفقات اللازمة لمواجهة

[1] - محمد خالد المهايني. (2013). محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة. سوريا. ص . ص 18 ، 19 .
[2] - نوار بومدين. (2010). النفقات العامة على التعليم" دراسة حالة قطاع التربية الوطنية للجزائر 1980-2008. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، . الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. ص، ص 21-22 .

الكوارث الطبيعية من الفيضـــانات والزلازل، ويتم تمويلها من الإيرادات العامة غير العادية كالقروض والإصدار النقدي.

4. من حيث شموليتها:

بحيث تتمثل فيما يلي[1]:

- النفقات المحلية:

وهي النفقات التي تختص بها الجماعات المحلية كالبلدية والولايات، وتختص لخدمة سكان إقليم او منطقة معينة وذلك داخل حدود الدولة ويكون حسب التقسيم الإداري للدولة (ولاية، دائرة، بلدية...، الخ).

- النفقات المركزية:

وهي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتقوم الحكومة بهذه النفقة، فهي تلك النفقة الموجهة للمصلحة القومية ومصالح الأمة برمتها، ويكون هدفها تحقيق المصلحة العليا للدولة كالدفاع والأمن والقضاء.

ثانيا: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

إن التقسيمات الوضعية للنفقات العامة هي تلك التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة استنادا إلى

الاعتبارات الواقعية أو العملية، وخاصـــة الاعتبارات الإدارية والوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم الالتزام بالتقسيم العلمي(الاقتصادي) للنفقة.

ويهتم التقسيم الإداري للنفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بها، وبغض النظر عن أوجه النشاط والوظائف التي بها هذه الهيئات، وقد اخذ على التقســيم الإداري صـــفته الإدارية البحتة وعدم اهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها.

أما التقسـيم الوظيفي فهو يهتم بتقسـيم النفقات العامة حسـب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، وهذه الطريقة تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد

[1] - سعيد عبد العزيز عثمان. (2003). مقدمة في الاقتصاد العام "مالية عامة" مدخل تحليلي معاصر. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية. ص 461

حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو مصالح، ويتميز هذا التقسيم في كونه لا ينظر إلى مشتريات الدولة في حد ذاتها وإنما ينظر إليها في نطاق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من ورائها[1].

المطلب الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار لغة هو ثبات والسكون، ويميكن تعريفه من الناحية الاقتصادية بأنه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع، وكذلك يعين الاستقرار التمهيد من أجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما رابحه أي من المتغيرات الاقتصادية إلى التغير بصورة سطحية خلال مدة معينة ويصل إلى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشرط.

وأيضا تعين تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي بأعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود[2].

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي، إذ أنه هناك من يربطه باستقرار الأسعار وهناك من يربطه بانخفاض معدلات التضخم ووجود نسبة مهمة من اليد العاملة، وهناك من يربطه باستقرار قيمة العملة الوطنية، ومن بيه أهم التعاريف التي أعطيت للاستقرار الاقتصادي ما يلي:

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وتفادي للتغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل الحقيقي المناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ويتضمن هدفين أساسين، تحاول السياسة المالية مع غيرها لتحقيقها[3].

يعرف الاستقرار الاقتصادي التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[4].

[1] محمد خالد المهايني. (2013). محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة. سوريا. ص . ص 20 ، 21 .
[2] - دعاء محمد الزامي. (2014). دور الاتفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012). المجلة 16 العدد 1. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. ص192 .
[3] - سلوى سلمياني. (1973). السياسة الاقتصادية. الطبعة الأولى . الكويت. ص162 .
[4] - مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى . الأردن: دار وائل للنشر . ص 10 .

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج الوطني[1].

كما يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية.

ويمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة من معدلات التضخم، وتحقيق معدلات نمو موجبة مقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ومستوى معيشة أفضل وكذا الاستقرار والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها[2].

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي ويمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي هو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل القطر.

الفرع الثاني: محددات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التحكم في محدداته الأساسية بحيث تكون في وضع الأمثلة بما يضمن تعافي الاقتصاد من الاختلال، وقد لا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على أدوات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة أساسا في أدوات السياسة الاقتصادية.

أولا: محددات الاستقرار الاقتصادي:

فلابد من تحقيق التوازن الداخلي إلى جانب التوازن الخارجي وتحديدا توازن ميزان المدفوعات، مع وجود مستويات مقبولة من الدين سواء داخليا أو في الخارج من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتجمع جل

[1] - مسعود درواسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوزان الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2004. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . جامعة الجزائر. ص. ص 77 ، 78 .

[2] - ابراهيم متولي حسن المغربي. (2011). دور حوافز الاستثمار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي . الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي. ص 373 .

الدراسات التطبيقية أن محددات الاستقرار الاقتصادي تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية كما يلي[1]:

- الاستقرار الداخلي:

يتحدد في الاقتصاد من خلال استقرار مؤشرات مهمة عادة ما تتمثل في: مؤشر الميزانية العامة للدولة، مؤشرات النمو، مستوى الناتج الإجمالي إلى جانب مؤشرات الاستخدام التام وتلافي مخاطر التحيز للدين العام لما لها من أثار سلبية على النشاط الاقتصادي.

- الاستقرار الاقتصادي الخارجي:

تشير أهم الأبحاث الاقتصادية إلى أن الاستقرار الخارجي لا يتم إلا بتوازن ميزان المدفوعات للاقتصاد خلال فترة معينة فأي عجز في هذا الميزان يجعل الاقتصاد في حالة استدانة وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق التوازن ثم الاستقرار.

ثانيا: سياسات الاستقرار الاقتصادي

يمكن تعريف سياسات الاستقرار الاقتصادي على أنها مجموعة السياسات الاقتصادية التي تتخذ على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي للوصل إلى حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي بهدف تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية[2].

وتتمثل سياسات الاستقرار الاقتصادي أساسا في كل من السياسة المالية والنقدية، بحيث ووفق طرح الفكر الاقتصادي فإن السياسة المالية يمكن أن ترفع من الإنتاج والاستخدام عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الذي من بدوره يضيف فرص عمل جديدة بواسطة الاستخدام الحكومي، كذلك تستطيع السياسة المالية تنشيط الإنفاق الخاص عن طريق تخفيض معدلات الضرائب ومن ثم رفع مستوى الإنفاق الخاص، الإنتاج، ومستوى الاستخدام.

من جهة أخرى فإن السياسة النقدية هي الأخرى تستطيع رفع مستوى الإنتاج والاستخدام عن طريق زيادة عرض النقود مما يزيد من حجم الاستثمارات إذ تزداد رغبة مؤسسات الإقراض في إقراض مزيد من النقود،

[1] - عباس و أحلام. (2018). محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر . المجلد 6، العدد 10 . مجلة الباحث الاقتصادي. ص 3 .
[2] - الدولي. (2018). كيف يدعم الصندوق الاستقرار الاقتصادي العالمي، صحيفة وقائع، كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي. ص 9 .

وتعمل السياسة النقدية في حالة الركود الاقتصادي والمصاحب لزيادة حجم البطالة وانخفاض معدلات التضخم إلى استخدام وسائل كبح الاقتصاد أين ترتفع معدلات التضخم وتنخفض معدلات البطالة ما يثري السؤال: إي الوسائل يجب استخدامها؟ وسائل الكبح أو وسائل التحفيز عندما يتعايش التضخم مع معدلات البطالة العالية، وهناك مشكلة أخرى تتعلق باستخدام وسائل سياسات الاستقرار فقد تعجز في تنظيم الطلب الكلي بالشكل المطلوب، فقد لا يؤدي استخدام وسائل التحفيز التي نريد بها محاربة البطالة إلى رفع الطلب الكلي إلا بعد مرور فترة طويلة، التي قد يصبح فيها استخدام وسائل التحفيز غير لازم، كما أنه قد يؤدي استخدام وسائل الاستقرار إلى تحقيق نتائج غير مؤكدة[1].

ثالثا: دور مزيج السياسة الاقتصادية في الاستقرار الاقتصادي

في هذا الصدد أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة تبني السياسات الملائمة التي تكون بمقدورها التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية حال حدوثها دون التأثير على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة من خلال التركيز على السياسات التي تستهدف تعزيز مستويات الإنتاجية والكفاءة ورفع معدلات التشغيل، وتعتبر السياسات المالية والنقدية أهم الأدوات الخاصة بتحقيقها، ومن المهم توضيح الاختلاف بين مفهوم السياسة المالية وأهميتها في المجتمعات المتقدمة عنها في المجتمعات النامية إذ أنها تسعى في الأولى إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بينما اهتمامها في الثانية بتوفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية [2].

وهذا ما يجعل ميكانيزمات السياسة المالية عاجزة في الدول النامية عن تمثيل دورها كأحد آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعليه فإن الأثر الحقيقي للسياسات الاقتصادية قد يظهر من خلال تجارب الدول المتطورة، بحيث تأكد التجارب الحديثة إلى أن السياسات النقدية وحدها قد تفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهنا يتم التمييز بين نوعين من الصدمات الاقتصادية :الصدمات المعتدلة في الدورة الاقتصادية وهنا يمكن لأدوات السياسة النقدية التقليدية لأن تخفف من آثار الصدمة المعتدلة من خلال التأثير على جانب الطلب في الاقتصاد أو تبني سياسة اقتصادية معاكسة للدورة الاقتصادية على سبيل المثال يتطلب مواجهة الانكماش اعتماد أدوات التحفيز، بالعكس في حال الاضطرابات السلبية الكبيرة المتكررة توجب اعتماد مزيج بين كل من السياسة المالية والنقدية معا وعليه يتوجب على صانعي

[1] - الدولي. (2018). *كيف يدعم الصندوق الاستقرار الاقتصادي العالمي، صحيفة وقائع، كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي*. ص23
[2] - التواب. (2017). سياسات الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم. شبكة نبأ المعلوماتية.

السياسات السعي من أجل بلوغ المستويات المرغوبة من الاستقرار بمزج أدوات السياستين المالية والنقدية من أجل الوصول إلى دورة اقتصادية مرضية[1].

الفرع الثالث: أهداف الاستقرار الاقتصادي

تهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي بتحقيق العديد من الأهداف أهمها معدل سريع من النمو الاقتصادي والتوظف الكامل والاستقرار في القوة الشرائية للعملة كما يهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى تحقيق التوظف الكامل وتفادي أوضاع التضخم والكساد وتوازن ميزان المدفوعات، أي أن الاستقرار في هذه الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات[2]. ولعله من المفيد أن نلقي الضوء على كل هدف من أهداف الاستقرار الاقتصادي في هذه المرحلة بصورة مختصرة.

أولا: العمالة الكاملة

يوجد هناك فرق بين المفهوم النظري والمفهوم العملي للعمالة الكاملة، فوفق المفهوم النظري تعني العمالة الكاملة استخدام جميع موارد المجتمع استخدام كاملا وأمثلا، ومن ثم فإن هدف العمالة الكاملة يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر.

ولكن تحقيق هذا الهدف في الواقع العملي يترتب عليه الإخلال بأهداف أخرى المتمثلة في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدرجة كبرية الأمر يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بدرجة كبرية (تضخم)، مما يخل بهدف استقرار الأسعار، بالإضافة إلى ذلك يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقرية من ذوي الدخول المنخفضة والثابتة، حيث يترتب عليه انخفاض الدخل الحقيقي لهذه الطبقات.

ومما سبق يتضح أن المفهوم العملي للعمالة يعني الاستخدام الكفء للعمالة المدنية مجالا يخل بأهداف الاستقرار الأخرى.

ويتطلب هذا ضرورة وجود مستوى معني من البطالة تسمى بالمعدل العادي أو الطبيعي للبطالة، ويعرف معدل البطالة الطبيعي بأنه المعدل الذي يسمح بتحقيق أهداف الاستقرار الأخرى عند مستوى معقول

[1] - المرسوي. (2005). النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 26 .
[2] - ابراهيم متولي حسن المغربي. (2011). دور حوافز الاستثمار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي . الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي. ص373 .

بترضـــية المجتمع، وهناك من يعرف معدل البطالة الطبيعي بأنه الحد الأدنى لمعدل البطالة الذي يصـــل إليه المجتمع بدون ارتفاع معدل التضخم.

ثانيا: استقرار الأسعار

يعتبر اسـتقرار الأسـعار وبمحاربة التضـخم من أهم الأهداف التي يسـعى لتحقيقها سـياسـات الاسـتقرار الاقتصادي، ويعني التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة هذا المفهوم يقتضي أن يكون الارتفاع في المسـتوى العام لأسـعار السـلع والخدمات المختلفة وليس في الأسـعار النسـبة أي ارتفاع أسـعار عدد محدود من السـلع أو الخدمات وبقاء أسـعار بقية السـلع والخدمات الأخرى ثابتة، أو تكون منخفضة.

كما يقتضـي مفهوم التضـخم أيضـا أن يكون الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة مستمرا لفترة طويلة، فإذ كان الارتفاع في الأسعار نتيجة لتخلف الغرض من السلع والخدمات عن الطلب من مستوى التوظف الكامل لعناصر الإنتاج فلا يمثل الارتفاع في الأسعار في هذه الحالة تضخما، ولهذا التضخم ليس مستوى مرفقا من الأسعار ولكن تزايد مستمرا في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة[1].

ثالثا: النمو الاقتصادي المستقر

يعرف النمو الاقتصـادي على أنه الزيادة المسـتمرة في كمية السـلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين ويتضح هذا المفهوم أن النمو الاقتصادي يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن نهتم بتوزيع الدخل الكلي بين الأفراد، أو يهتم كذلك بنوعية الزيادة التي تحدث في كمية السلع والخدمات والزيادة في متوسط الدخل لا تعمي أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله فقد يتحصل كل طبقة من الأغنياء على كل زيادة في الدخل الكلي، كما أن تحقيق هدف النمو الاقتصـادي يكون من خلال زيادة في الدخل القومي بالأسـعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن فتحقيق معدل النمو الاقتصـــادي لابد أن يرتبط بمعدل النمو السـكاني حتى تمكن القول بأن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق مما يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع[2].

[1] - عبد الله رزق، بسام الحجار. (2010). الاقتصاد الكلي. الطبعة الأولى . دار المنهل اللبناني. ص 306 .
[2] - يمان حملاوي. (2013-2014). دور المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012). مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية . بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر. ص 55 .

رابعا: توازن ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه الحساب الذي يشمل جملة المبادلات التي تحصل خلال فترة زمنية بين أي قطر والعامل الخارجي والمتمثلة في الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة الاستثمارات بكافة أنواعها. حيث يتكون ميزان المدفوعات من حساب دائن وأخر مدين، إذ يمثل الحساب الدائن مدفوعات الدول الأجنبية لمصلحة الدول خلال فترة معينة، أما الجانب المدين فيمثل مدفوعات الدولة إلى الدول الأجنبية خلال فترة زمنية أيضا[1].

ويمكن القول إن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات، حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد، وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي[2].

المطلب الثالث: آثار النفقات العمومية على الاستقرار الاقتصادي

إن للإنفاق العام أثر على الاستقرار الاقتصادي من عدة جوانب لاسيما عندما يصل الأمر إلى عجز في الموازنات العامة نظرا لعدم التخطيط السليم للإنفاق العام وما يتبعه من نفقات غير موجهة بطريقة سليمة أو لفساد المفوضين بالإنفاق وبالتالي فإن الدول تعرض نفسها لمخاطر عدم استقرارها اقتصاديا وقد يصل الأمر إلى أبعد من ذلك في تهديد وجودها وسنبحث تلك الآثار في الفروع الآتية.

الفرع الأول: أثر ازدياد الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي.

قد تقوم الدول بالإنفاق الضخم وفق خطط مدروسة تصل لنتائج وآثار حميدة على الاستقرار الاقتصادي، أو أن تقوم بالإنفاق في أمور لا تزيدها إلا إرهاقا في ماليتها أو عجزا في موازنتها، حيث أنها قد تنفق " إنفاق عام مظهري، حيث يرجع نمو الإنفاق العام في البلاد النامية أيضا إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة، أو تفشي حالات الفساد الحكومي مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض

[1] - أحمد طاقة، محمد الزيود وليد أحمد صافي، حسين عجلان. (2009). أساسيات علم الاقتصاد. *الطبعة الثانية* . الشارقة، مكتبة الجامعة: إثراء للنشر والتوزيع . ص ، ص 394 ، 396

[2] - أحمد الأشقر. (2002). الاقتصاد الكلي. *الطبعة الأولى* . عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص 187 .

كفاءة تنفيذ المشـاريع والمبالغ المنفقة بشـكل لا يضـمن سـلامة التنفيذ وقد يرافق ذلك تردي منظومة القيم الأخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات العامة[1].

ويتمثل أثر ازدياد النفقات العامة من حيث الاسـتقرار الاقتصـادي في نتائج وآثار سـلبية وأخرى إيجابية، أما عن الآثار السلبية هو أن زيادة النفقات العامة في الموازنة العامة ليتناسب مع الإيرادات العادية حيث أن الدول تلجأ للاقتراض بنوعيه لسـد عجز الموازنة فتزايد النفقات سـنويا دون الإيرادات وبالتالي فإن ذلك يؤدي سـلبا بالإضـرار باسـتقرار الاقتصـاد في نهاية المطاف عندما لا تنتهج الدول نهج اسـتثماري لتلك القروض بل تصـرفها في جوانب لا تخدمها مسـتقبلا وتبقى الدولة رهينة لتلك القروض وما صـاحبها من ضـغوط تضـخمية وعجز دائم، أما عن الآثار الإيجابية فتتمثل في ظهور مدن ومجتمعات عمرانية جديدة وتحسب أداء بعض مرافق الخدمات العامة وارتفاع كفاءة القوات المسلحة حيث أنه يجب "أن يكون الإنفاق العام في حدود الدخل القومي، ولا يسمح بتجاوزه في الظروف العادية مهما كانت الأسباب"[2].

الفرع الثاني: أثر تدخل الدول في الحياة الاقتصادية.

عندما تركت الدول دورها المحصور كراعية وتدخلت في الحياة الاقتصادية لتصبح تاجرة أو استثمارية أي انتقالها من دولة حارسة تتركز مهمتها في توفير الأمن الداخلي والدفاع الخارجي وبسط العدالة بين الناس من خلال القضاء إلى دولة متدخلة تقدم مع تلك المهام الأساسية خدمات أخرى لا تقتصر على الخدمات الأسـاسـية من صـحة وتعليم بل شـملت مختلف القطاعات من نقل واتصـالات وبريد وهاتف ومنتزهات ومشـروعات تجارية ضـخمة لا يمكن للأفراد بمفردهم القيام بها وبالتالي فإن تدخل الدول في الحياة الاقتصـادية لتحقيق أهدافها المختلفة كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصـادية فقد أثر ذلك في زيادة الرفاه الاقتصـادي فيها وفي تطور شـعوبها وازدياد متوسـط دخل الفرد فيها حيث أن تدخلها أثر في توزيع الدخل القومي " إذ ينشد علم المالية العامة والمهتمين بهذا المجال العدالة في توزيع الدخل القومي، ويمثل التوزيع أحد الأدوار التي تؤديها الموازنة العامة للدولة، ويتم عبر النفقات العامة، فبعد حصـول الدولة على الإيرادات العامة تعمل على توزيعها الوجهة التي تحددها الخطة الاقتصـادية القومية، ومنها تنفيذ الاسـتثمارات والخدمات القومية وتوزيع الدخل القومي"، أي نفهم من ذلك أن تدخل الدولة في الحياة

[1] - حمازة محمد و الدراجي كريمو. (2021). ظاهرة تزايد النفقات الحكومية: أسبابها وإجراءات ترشيدها في الجزائر حلال الفترة 2010-2018. *العدد 9* . المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية. ص 12 .

[2] - حمازة محمد و الدراجي كريمو. (2021). ظاهرة تزايد النفقات الحكومية: أسبابها وإجراءات ترشيدها في الجزائر حلال الفترة 2010-2018. *العدد 9* . المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية. ص 13 .

الاقتصادية وما يتبعها من تحديد لوجهات النفقات العامة في المشاريع الاستثمارية سيؤثر زيادة ونقصان في توزيع الدخل القومي وكذلك غيرها من الآثار السلبية والإيجابية على حدٍ سواء بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة نفسها حسب ما تنتهجه من سياسات اقتصادية في هذا الجانب[1].

الفرع الثالث: أثر مقدرة الدول على الإنفاق ومحافظتها على استقرارها الاقتصادي.

إن الإنفاق العام هو المحرك الاقتصادي لكل دولة حيث أنه لا يتصور أن تتمتع الدول بإيرادات دون أن توجهها وتنفقها في خدمة البشرية بشكل عام حيث لا يوجد مفهوم الادخار لدى الدول بعكس الأفراد وذلك لا يتعارض مع ما تملكه من احتياطيات، كما أن الدول التي تملك قدرة على الإنفاق تنمو وتزدهر اقتصاديا وفق ما تقوم به من مشاريع في مختلف الاتجاهات والمجالات سواء كانت اقتصادية أو سياحية أو رياضية أو اجتماعية أو غيرها، أما إن كانت الدول فقيرة لا تملك إيرادات كافية لتقديم الخدمات الأساسية فهي بكل تأكيد معرضة لعدم

الاستقرار الاقتصادي فهي لم تصل لنموها اقتصاديا بل هدفها المحافظة فقط على استقرارها الاقتصادي بما تملكه من إيرادات محدودة، كما أن بعض الدول وإن كانت لا تملك ثروات طبيعية إلا أنها تملك عقلية وخبرة استثمارية هائلة تستثمر في مواردها البشرية التي حققت معها ازدهارها اقتصاديا وتقدمها على مستوى العالم، والمؤسف هنا هو لجوء الدولة للاقتراض المحلي أو الخارجي الأمر الذي يؤدي بها إلى العجز في سداد القروض وما رتبته من فوائد وبالتالي تصبح دولة لا تملك سيادتها الاقتصادية وقد يتعدى الأمر إلى جوانب توجيه سياسي ضمن تلك الدول عبر الجهات المقرضة أو الاستيلاء على أجزاء من أراضيها وبالتالي فلا هي في استقرار اقتصادي ولا في استقرار سياسي، نتيجة سوء إدارة شؤونها المالية والاقتصادية[2].

الفرع الرابع: مخاطر اللجوء للاقتراض على الدول في استقرارها الاقتصادي

إن أعباء الدين العام من أقساط وفوائد الديون المحلية والأجنبية والتي تسعى الدول إلى سدادها في مواعيدها المستحقة لها مخاطر على الدول وأثر على استقرارها الاقتصادي حيث أن عدم سدادها في المواعيد المستحقة تهدد سمعتها الدولية في أسواق المال العالمية ومؤسسات التمويل الدولية وأثرها على

[1] - السعدونى أحمد هادى عبدالواحد. (2020). دور النفقات العامة في التوزيع. مجلة جامعة بابل العلوم الانسانية. ص 188 .
[2] - السعدونى أحمد هادى عبدالواحد. (2020). دور النفقات العامة في التوزيع. مجلة جامعة بابل العلوم الانسانية. ص 185 .

تقويض الثقة في الاقتصـاد المحلي لاسيما ما يترتب عليه من خسـائر ضـخمة على الدول في حال عدم توجيه القرض التوجيه الأمثل في الجوانب الاســتثمارية، وذلك يدق ناقوس الخطر للدولة التي لا تســير بخطوات مدروسـة، لذا يتعين على الدول عدم اللجوء إلى الاقتراض إلا في حالات اسـتثنائية ضـيقة جدا وإذا ما لجأت لهذا الطريق في الظروف العادية يجب عندها أن توجه تلك القروض في مشـاريع اسـتثمارية لتبقى بعد ذلك منبع يدر على الدولة بعد سداد القرض.

الفرع الخامس: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

إن الآثار الاقتصـادية المباشـرة للنفقات العمومية تشـمل "أثر النفقات العمومية على حجم الإنتاج الوطني حيث تساهم جميع الموارد المتاحة البشرية منها أو المادية في توليد مكونات الناتج الوطني الإجمالي ومن خلال انتمائها لمختلف القطاعات والأنشـطة الاقتصـادية المكونة لهذا الناتج وكذلك آثار النفقات العمومية على الاســتهلاك وذلك من خلال نفقات الاســتهلاك الحكومي أو العامل ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صـورة مرتبات أو أجور تخصـص نسـبة كبيرة منها لإشـباع الحاجات الاسـتهلاكية من السلع والخدمات وآثار النفقات العمومية على نمط توزيع الدخل الوطني[1]."

[1] - بن سماعين حياة، ودنيا فتاح. (2020). النفقات العامة ضمن محددات النمو الاقتصادي. مجلة معهد العلوم الاقتصادية. ص 685 .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

إن النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي تعد أحد أكثر المتغيرات المدروسة على مستوى البحوث العلمية الأكاديمية، حيث توجد العديد من الدراسات التي تطرقت لهذين المتغيرين مع بعضهما أو مع متغيرات أخرى، ومن أجل الإطاحة بهاذين المتغيرين تم وضع المطالب الآتية:

حيث أن المطلب الأول: الدراسات السابقة حول موضوع النفقات العمومية

فالمطلب الثاني: الدراسات السابقة حول موضوع الاستقرار الاقتصادي

ثم المطلب الثالث: الدراسات السابقة للعلاقة بين النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي

أما المطلب الرابع: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة حول موضوع النفقات العمومية

من أهم الدراسات باللغة العربية واللغة الأجنبية التي تضمنت متغير الدراسة الأول وهو النفقات العمومية ما يلي:

الفرع الأول: الدراسات العربية

أولا: الأطروحات الجامعية

1. دراسة ياسين مصطفاي، بعنوان أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، شهادة دكتوراه علوم العلوم الاقتصادية تخصص: تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019-2020.

- **إشكالية الدراسة:** ما أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1986-2016؟
- **أهداف الدراسة:** تسعى من خلال هذه الدراسة إلى الأهداف التالية:

- التعرف على السوق البترولية وأهم الأطراف الفاعلة فيها، وكذا معرفة العوامل المتحكمة في تغيرات أسعار البترول.
- التركيز على أهم الأزمات التي سادت البترول، ومعرفة مسبباتها.
- إلقاء الضوء على ظاهرة زيادة النفقات العمومية بصفة عامة في الجزائر بصفة خاصة، وتحليل تطور تلك النفقات بشقيها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز).
- إبراز مكانة المحروقات ضمن الاقتصاد الجزائري، وتأثيرها عليه.
- محاولة بناء نموذج قياسي للعلاقة بين أسعار البترول والإنفاق العمومي في الجزائر.

- **نتائج الدراسة: توصلت نتائج الدراسة إلى:**

- تعتبر السوق البترولية سوق احتكار قلة لأنه تتحكم فيه أطراف قليلة هي الشركات العالمية للبترول ومنظمة أوبك ومنظمة الطاقة الدولية.
- انخفاض الأسعار تؤدي إلى انخفاض العوائد المالية للدول المصدرة مما ينعكس على مؤشرات اقتصادها الكلي، في حين الدول الصناعية يزيد الطلب على هذه السلعة وكذا زيادة معدلات النمو.
- إن أسعار البترول تتأثر بعدة عوامل اقتصادية تؤثر بصورة مباشرة كالمضاربة والمخزون البترولي الاستراتيجي، قوى السوق، معدلات النمو...الخ.

- إن الصـــدمة البترولية لعام 2014 كانت نتيجة عدة أســـباب منها البترول الصـــخري والتخمة في المعروض البترولي، الاستمرار في الإنتاج للدول الأعضاء في منظمة أوبك.
- اكتشـاف حقول البترول والغاز في الجزائر تسـبب في تأخر موعد الجزائر مع اسـتكمال السـيطرة على الثروات الوطنية.
- عرف قطاع المحروقات في الجزائر عدة إصـــلاحات، والتي كانت تهدف لتحســـين وتطوير القطاع، وذلك من خلال فتح الباب لجلب الاستثمارات الأجنبية.

دراسة زكاري محمد، بعنوان دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم

2. الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2013-2014.

- إشكالية الدراسة: هل تؤثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أو العكس؟
- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

تتجلى أهداف الدراسـة في اختبار العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصـادي في الجزائر وكذا التأكد من الصياغة الأكثر قربا من واقع الاقتصاد الجزائري في تفسير النمو الاقتصادي، بتطبيق مختلف أدوات القياس الاقتصادي من اختبارات وطرق تقدير محطات محينه للاقتصادي الجزائري.

- نتائج الدراسة: توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام وتسارع هذا التزايد خاصة بين سنتي 1999-2012.
- أخذت نفقات التسيير والتجهيز نفس المنحى الذي عرفته النفقات العمومية في شكلها العام حيث تزايد حجم كل منهما بعد سنة 1999.
- تشكل نفقات التسيير النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة.
- تسـتحوذ التعويضـات والنفقات المتعلقة بالنشـاطات الاقتصـادية والاجتماعية على حصـة الأسـد من نفقات التسيير.
- يحتل الإنفاق العام على البنى التحتية الاقتصادية والإدارية الصادرة في نفقات التجهيز.

ثانيا: المجلات

دراسة قرومي حميد وبن لشهب حمزة، بعنوان الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشرة، العدد 24، جوان 2018، جامعة البويرة.

1. دراسة بن موسى أم كلثوم و عيسى نبوية، بعنوان ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد الرابع.

- إشكالية الدراسة: ما هي أسبا ب ازدياد النفقات العمومية، وكيف تتم عملية ترشيد النفقات العمومية؟
- نتائج الدراسة: توصلت نتائج الدراسة إلى:

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من أبرز المشاكل التي تعرض لها علماء المالية العامة والدارسين في هذا المجال.

الدولة لا تستطيع أن ترفع من إيراداتها بدون سبب وجيه، ولا تستطيع أن تتجاوز الدولة حدودا معينة بالنسبة لفرض الضرائب أو زيادتها وإلا أخلت بالمعايير الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي الحفاظ عليها وكذلك لا يمكن للدولة أن تلجأ إلى القروض دون أن تأخذ في اعتبارها طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على الوفاء بها، وهذا لا يعني أن كل زيادة في النفقات العامة لا بد أن يقابلها زيادة حتمية في عبء الضرائب لأن زيادة النفقات العامة تقضي زيادة الدخل الوطني وزيادة الثروة العامة، كما أن النفقات العامة لها أثارها على زيادة الدخل والثروات الأمر الذي قد يؤدي حتى في ارتفاع أسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة إلى أن تقترب أحيانا زيادة الضريبة مع ما قد يحدث من زيادة في دخل الفرد أو ثروته نتيجة إنفاق الدولة لزيادة النفقات العامة لأسباب ظاهرية وأسباب حقيقية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

تمثلت الدراسات الأجنبية في متغير الدراسة النفقات العمومية في:

1. Pegdéwendé Nestor SAWADOGO, Fiscal Policy and Financing for Development in Developing Countries, Thèse de doctorat en Sciences Economies, Université Clermont Auvergne, France, 2020

الهدف من الدراسة: تثير هذه الأطروحة التساؤل حول كيفية استخدام السياسة المالية لأغراض تمويل التنمية، من خلال الكشف عن القنوات التي يمكن للبلدان النامية من خلالها تعبئة الموارد بفعالية (داخلية وخارجية) لتمويل التنمية، باستخدام أدوات إحصائية واقتصادية قياسية مناسبة.

نتائج الدراسة: قد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن للبلدان النامية أن تتمتع بوصول أفضل للأسواق المالية الدولية عن طريق زيادة نفقاتها الاستثمارية وخفض نفقاتها الجارية؛ وإن اعتماد قواعد مالية يقلل من أسعار الفائدة على حيازة السندات الحكومية؛ أما فيما يخص باقي النتائج فهي تتفق في مجملها على أن اعتماد قواعد السياسة المالية وتنفيذها بشكل صحيح هو وسيلة جوهرية لصانعي القرارات في تحسين تمويل التنمية محليا وحتى خارجيا وهو ما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول موضوع الاستقرار الاقتصادي

من أهم الدراسات باللغة العربية واللغة الأجنبية التي تضمنت متغير الدراسة الثاني وهو الاستقرار الاقتصادي ما يلي:

الفرع الأول: الدراسات العربية

أولا: الأطروحات الجامعية

1. دراسة خلوط فوزية، بعنوان دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الراهنة –دراسة حالة الجزائر، – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2003-2004.

- إشكالية الدراسة: ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة؟
- أهداف الدراسة: تمثلت في:

- معرفة آليات ومعايير عمل السياسة المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية والمالية.
- إبراز الاختلالات الاقتصـــادية والمالية الســـائدة في الدول النامية والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية.
- معرفة مسـار السـياسـة المالية في الجزائر وأهم الإصـلاحات المالية الذاتية والمدعومة من الهيئات المالية الدولية والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الإصلاحات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

- نتائج الدراسة: من أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

- للسـياسـة المالية دور في النشـاط الاقتصـادي يبرز من خلال الأهداف التي تصـبوا إليها من هذه السياسة.
- هيمنة الخزينة العمومية في تعبئة الادخار وتمويل الاســـتثمارات العمومية والغياب الفعلي والمحكم للجهاز المصرفي

في دائرة تمويل الاقتصاد خاصة فيما تعلق بالرقابة على المعروض النقدي.

- بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر من خلال الإصـلاحات الاقتصـادية سواء النقدية منها أو المالية، خاصـــة فيما تعلق بالتوازنات الكلية، إلا أنها حققت نتائج ســلبية، حيث أنها أهملت البعد الاجتماعي، من

خلال عدم مراعاة هذه الإصـــلاحات للأفراد ذوي المداخيل المحدودة، مع التركيز على تعظيم الآثار المباشرة لأدوات السياسة المالية وإهمال دور الحوافز الضريبية في رفع إنتاجية نشاط القطاع الخاص وعدم تطوير وتدعيم الإدارة الضريبية.

2. دراسـة شـطباني سـعيدة، بعنوان محددات سـعر صـرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاسـتقرار الاقتصادي –دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة 1993– 2010، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصـص تقنيات كمية للتسـيير، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2011–2012.

- إشكالية الدراسة: ما مدى أثر محددات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي؟

- أهداف الدراسة: هدفت إلى التعرف على المحددات أو العوامل المؤثرة على سعر صرف الدينار الجزائري من جهة، ومدى ارتباط الاقتصاد الوطني في بعديه الداخلي والخارجي بسعر الصرف من جهة أخرى، كما ترفق هذه الدراسة بدراسة قياسية اقتصادية لمحاولة نمذجة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، مع قياس نسبة مساهمة كل عامل في تحديد سعر الصرف.

نتائج الدراسة: أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها أن سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، حيث تبني من النموذج القياسي الاقتصادي أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 1%يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بـ 0.695 %، بينما زيادة الكتلة النقدية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.289 %وزيادة الانفتاح التجاري بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.256%وزيادة معدل التبادل

- التجاري بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.301% في الأخير توصي الدراسة بضرورة تنويع الصادرات وتطبيق سياسات مالية ونقدية فعالة من شأنه السيطرة على توسع الكتلة النقدية وتقليص السوق الموازي.

ثانيا: المجلات

من أهم المجلات التي تطرقت لمتغير الدراسة الاستقرار الاقتصادي ما يلي:

1. دراسة ششوي حسين، حيدوشي عاشور، بعنوان تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة1970 -2017 مجلة الأفاق الاقتصادية، المجلد 17، العدد 02، جوان 2020.

- إشكالية الدراسة: ما مدى تأثري السياسة المالية المتبعة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1970-2017؟

أهداف الدراسة: هدفت إلى توضيح أثر السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1970-2017 وذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة القياسية باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

- لأثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

- نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى أن للسياسة المالية دور مهم في تحقيق الاستقرار الكلي، كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة إجراء تحول هيكلي نحو تنويع كلي للإنتاج، ورفع الصادرات ومصادر تمويل التنمية والاقتصاد، جعله أقل عرضة للصدمات الخارجية.

2. دراسة شوبار إلياس، بعنوان أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، 2021.

- إشكالية الدراسة: ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟
- أهداف الدراسة: جاءت هذه الدراسة لتبين أثر السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- نتائج الدراسة: وقد خلصت إلى أن أدوات السياسة المالية لها تأثير إيجابي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ولكن هذا التأثير ضعيف، وهو ما يفرض على الدولة الجزائرية في إعادة النظر في كيفية تطبيق أدوات سياستها المالية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

1. Nkosinathi Emmanuel Monamodi 2019 The Impact of Fiscal and Monetary Policy on Economic Growth in Southern African Custom Union (SACU) Member Economies between 1980 and 2017: A Panel ARDL Approach

تسعى هذه الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في اقتصاديات بلدان الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية SACU بين عامي 1980 و 2017 و ، ذلك بالاعتماد على النفقات والإيرادات الحكومية كمتغيرات كمؤشرات للسياسة المالية في أن حين سعر الفائدة الحقيقي والتضخم وسعر الصرف الرسمي والعرض النقدي M 2 كمؤشرات للسياسة النقدية ، وتم استخدام اختبارات and Chu) Lin LLC ,Levin وIm, IPS Shin and Peresan لدراسة استقراريه المتغيرات و تبين أن جميع المتغيرات مستقرة في المستوى باستثناء M 2 المعروض النقدي الذي استقر بعد الفرق الأول ، ووفقا لذلك تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة بانيلPARDL ولقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية والنقدية تؤثر تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي في جميع الاقتصاديات الأعضاء في الاتحاد على المدى الطويل ، أن غير السياسة المالية لا تكون ذات أهمية إذا استخدم الإنفاق

الحكومي بدلا من الإيرادات الحكومية ، وفي الأجل القصير فإن آثار هاتين السياستين الاقتصاديتين على النمو الاقتصـــادي متباينة، تشـــير نتائج الســـببية غرانجر إلى وجود ســـببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الحكومي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتضخم وسعر الصرف الرسمي إلى النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث: الدراسات السابقة حول العلاقة بين النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي

من أهم الدراســـات باللغة العربية واللغة الأجنبية التي تضـــمنت العلاقة بين متغير الدراســـة الأول وهو النفقات العمومية ومتغير الدراسة الثاني وهو الاستقرار الاقتصادي ما يلي:

الفرع الأول: الدراسات العربية

أولا: الأطروحات الجامعية

1. دراسة درواسي مسعود، بعنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990 –2004، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006.

- إشكالية الدراسة: هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟
- أهداف الدراســـة: يهدف البحث إلى كشـــف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه. بالإضافة إلى ما سبق يهدف البحث في نهايته إلى اقتراح التوصيات المناسبة لتحسين فعالية السياسة المالية في الجمهورية الجزائرية وذلك في ضوء المؤشرات والنتائج التي سوف تتمخض عنها هذه الدراسة.
- نتائج الدراسة: من خلال تعرضنا لمفهوم السياسة المالية وتطورها عبر مختلف المراحل والمدارس الاقتصادية اتضح لنا أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة حيث أن السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والأخر.

عند معالجة أدوات الســـياســـة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضـــافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصـــادي والاجتماعي للمجتمع فضـــلا عن قدرتها على

ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

إن إنفاق عاما أكثر رشدا واقتطاعا عاما أكثر جدوى وتجارة خارجية أكبر ربحا، وسياسة نقدية أكثر فعالية، وموازنة عامة أكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل لوطني الجزائري.

ثانيا: المجلات

1. دراسة مسلم سالم محمد العوائد، بعنوان النفقات العامة وآثارها على الاستقرار الاقتصادي الخطة الخماسية التاسعة بسلطنة عمان 2016-2020 عينة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 5، 2023، جامعة ظفار، سلطنة عمان.

- إشكالية الدراسة: كيف يمكن التوفيق بين الصبغة القانونية للإنفاق العام من حيث جمود النصوص القانونية وبين ما يتطلبه الاقتصاد العالمي المتنامي والمتطور من إنفاق على وجه السرعة من حيث اقتناص الفرص؟
- أهداف الدراسة: تكمن أهداف هذه الدراسة في هدفين رئيسيين، هما :

الهدف الأول هدف علمي من خلال ما ستساهم فيه من زيادة القيمة العلمية للبحث العلمي في شأن النفقات العامة وأثرها على الاستقرار الاقتصادي الذي سيؤدي بلا شك للاستفادة منها من قبل الباحثين في هذا المجال .

الهدف الثاني هدف عملي وذلك لإيجاد التوصيات اللازمة للدول بشكل عام وسلطنة عمان بشكل خاص نحو تحقيق ما تصبوا إليه المذاهب السياسية للدول في شأن الإنفاق العام المؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي نحو أسس مدروسة تلاقي من خلالها للتبعات المالية التي قد تلحق بالدول وتضعها في مخاطر لا تحمد عقباها.

- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة للنتائج التالية

- لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز المشروعية في مسألة النفقات العامة فتعمل السلطة التشريعية على إقرار جوانب الإنفاق العام حيث يخضع الحاكم والمحكوم والسلطات الثالث لمبدأ المشروعية في دولة القانون والمؤسسات.

- تسعى الدول لمواكبة التطورات العالمية في مختلف المجالات وبذلك تزداد حجم النفقات سنويا وخطورة اللجوء للاقتراض له أثر على الاستقرار الاقتصادي للدول.

1. دراسة قرومي حميد وبن لشهب حمزة، بعنوان الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2017-2000، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، السنة 13، العدد 24، جوان 2018، جامعة البويرة.

- إشكالية الدراسة: ما هو دور الإنفاق العام ,في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2017؟

- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

- عرفت الجزائر خلال الألفية الثالثة ارتفاعا ملحوظا في جانب الإيرادات، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي أدى بها إلى تبني برامج اقتصادية تقوم على سياسة إنفاقيه توسعية تهدف إلى إنعاش الطلب الكلي على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية.

- تم توجيه الموارد المالية خلال فترة المدروسة إلى قطاعات كالخدمات والأشغال العمومية وكذا الدعم الاجتماعي والتزود بالسلع والخدمات من الخارج على حساب القطاعات المنتجة كالصناعة والفلاحة.
- أدت الأزمة النفطية الراهنة إلى تراجع واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال تراجع معدلات النمو، ارتفاع التضخم والبطالة وتحقيق ميزان المدفوعات لعجوزات كبيرة وقيام الحكومة باتخاذ عدة إجراءات تقشفية كتجميد التوظيف في عدة قطاعات واللجوء إلى تسقيف الموازنة، وتجميد العديد من المشاريع التنموية بالإضافة إلى حظر استيراد العديد من المنتجات وتخفيض قيمة الدينار.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

1. Moulaye Bamba, Quater essais sur la politique budgétaire et la gestion des Dépenses publiques, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, Université Clermont Auvergne, France, 2020.

- أهداف من الدراسة: تبحث هذه الأطروحة في الأسئلة الهامة المتعلقة بالتفاعل بين السياسة المالية ومصادر التمويل وإدارة الإنفاق العام، مع تحديد الآثار الاقتصادية الكلية لعمليات الضبط المالي على البلدان المتقدمة والنامية، وتقدم النتائج دليلا على انكماش الاستثمار العام أكثر من الاستهلاك الحكومي ويكون هذا التأثير أقوى خلال ضائقة الديون المرتفعة، والمرحلة المنخفضة من دورة الأعمال وأزمات الديون وأسواق الأوراق المالية.
- نتائج الدراسة: توصلت إلى أن تنفيذ الضبط المالي يؤدي إلى تحسين كبير في كفاءة الاستثمار العام أثناء الركود الاقتصادي، مع مزيج من السياسات وارتفاع مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية، وذلك بالتركيز على دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، باعتبار هذه دول أقل كفاءة من نظرتها في أفريقيا وآسيا، كما تم

التوصل إلى أن الدين الخارجي (المحلي)، يؤثر إيجابا وبصورة ملحوظة، إذ أصبح الدين الخارجي أكثر تنافسية.

المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أجريت في موضوع بحثنا، استعرضنا عددا من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، ورغم أن هذه الدراسات أجريت في بيئات وأنظمة تعليمية مختلفة إلا أنها متشابهة في المنهج وكيفية تحليل علاقة النفقات العامة ودورها المباشر في استقرار الاقتصاد الكلي.

كما أن الدراسة الحالية تغطي فترة من 2001 الى 2022 و هي فترة طويلة و حديثة بما يسمح بتخليل اثار النفقات العمومية على المؤشرات المختلفة عبر مراحل الاقتصاد المختلفة .

دراستنا تهدف الى تحليل تطور النفقات العمومية و اثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم و النمو الاقتصادي و البطالة و هذا ما اشتركت فيه معظم الدراسات السابقة

خلاصة الفصل الأول:

انطلاقا مما تم عرضه في مباحث هذا الفصل، والتي تم من خلالها التطرق لكافة المفاهيم النظرية للنفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي وكذا التعرف على آثار والعلاقة التي تربط بين هاتين المتغيرين، مع تسليط الضوء على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة مع مقارنتها مع الدراسة الحالية، ومن هنا يتضح أن الاستقرار الاقتصادي هو الهدف المنشود وأن النفقات العامة هي الآلية لبلوغ هذا الهدف.

مما تجدر الإشارة إليه أن مساهمة النفقات العمومية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يختلف من دولة لأخرى، بالنظر إلى طبيعتها وهيكلها الاقتصادي، وهذه المساهمة تعتبر نسبية خصوصا في الدول النفطية، وهو حال الجزائر، وهذا ما سيتم تسليط الضوء عليه في الفصل الموالي، للتعرف على دور النفقات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2020).

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لدور النفقات العمومية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (2001-2022)

تمهيد الفصل:

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول إلقاء الضوء على دراسة النفقات العامة في الجزائر من خلال تبويبها في ميزانية الدولة ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى دراسة تطورها خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2022.

المبحث الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001–2022)

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيقها في فترة زمنية معتبرة .

تعرف النفقات العامة في الجزائر أنها عبارة عن مبالغ مالية تقوم الدولة بإنفاقها من أجل إشباع حاجات عامة والمنفعة العامة وتحقيق تدخلها الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وتعتبر النفقات العامة صورة معاكسة لنشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

المطلب الأول: نفقات الميزانية العامة في الجزائر

لقد صنفت الميزانية العامة للدولة في الجزائر إلى عدة تصنيفات مختلفة تبعا لتصنيفات النفقات العامة من الناحية العلمية وكذا من الناحية الوضعية التي تختلف فيها الدولة حاليا، إن النظام المالي في الجزائر قد اعتمدت على التصنيف الإداري والاقتصادي معا من ناحية التصنيف الوظيفي من ناحية أخرى، ويتجسد ذلك عمليا من خلال ميزانيتي التسيير والتجهيز، ولذا يكون من المناسب أن نبين من جهة مدونة ميزانية التسيير ومن جهة أخرى ميزانية التجهيز.

1. نفقات التسيير:

ميزانية التسيير هي الميزانية التي تكون فيها اعتمادات مالية مفتوحة في قانون المالية مخصصة للمرافق العمومية الإدارية بالدولة، وفقا للتنظيم الهيكلي الإداري لها سواء كانت إدارة مركزية أو لا مركزية، وتوضع ميزانية التسيير في الدولة من أجل ضمان تسيير المرافق العمومية لأدائها خدمات عامة للجمهور، ولذلك هي تتوافق مع التصنيف الإداري الذي يعتمد على المعيار الغير الاقتصادي

المتمثل في التقســـيم الهيكلي الإداري للدولة، لكن مع مراعاة وظيفة كل مرفق عمومي والغرض من النفقة[1].

حسب المادة 24 من قانون 84 / 17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب: (القانون رقم 84- 17)

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

2. نفقات التجهيز:

ميزانية التجهيز هي الميزانية التي تمنح الاعتماد المالي في قانون المالية الســـنوي، وتخصـــص للقطاعات الاقتصـــادية للدولة (القطاع الصـــناعي، القطاع الفلاحي)، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسـائل الإنتاج للوصـول إلى تحقيق تنمية شـاملة في الوطن، وتمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ثروة البلاد.

إن تمويل ميزانية الاســـتثمار يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في صورة قروض وتسبيقات من الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التحويل.

تم تقسيم نفقات التجهيز حسب البرامج التنموية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004) (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009)، (برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010– 2014) (برنامج النمو الجديد 2015–2019)، الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84 /17 توزع نفقات التجهيز على ثالثة أبواب مدونة كالتالي:

[1] - منصور شريفة. (2016-2017). السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. *رسالة ماجستير* . جامعة وهـران 2، كلية العلــوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير. ص 204 .

- تجمع الاعتماد المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار

الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة عناوين: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، وإعانات الاستثمار الممنوحة

من قبل الدولة النفقات الأخرى برأسمال.

- تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.
- تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب تختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث كل عملية مركبة من قطاع[1].

المطلب الثاني: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر

تعتبر النفقات عنصرا مهما لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسة، لذلك غلب

استعمالا بشكل عقلاني، وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة يخشى من تبذيره وسوء استعماله ولترشيد النفقات غلب العمل وفق مبادئ أهمها:

1. من حيث المجتمع:

لابد أن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع ما كافية، لتلبية حاجات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعاداتهم

وتقاليدهم، ولهذا السبب غلب مراعاة السكان من حيث:

[1] - منصور شريفة. (2016-2017). السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. *رسالة ماجستير* . جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير. ص ، ص 205 ، 206 .

- الكثافة السكانية: غلب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الإنتاج من السلعة أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع.

أعمار السكان: غلب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع، وإلا سوف يحدث تضارب حيث نجد السلع اللازمة تفيض عن حاجات المجتمع، بينما نجد الأخرى في ندرة تامة، وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى، ونقص في إشباع حاجات المجتمع بالدرجة الثانية.

- نوعية السكان: لكي يكون هناك تناسق بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع بمختلف أنواعه، لابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي.
- دخل أفراد المجتمع: من الضروري أن تتناسب أسعار السلع والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة، كما غلب على الجماعات المحلية والحكومية أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية والمنتجات التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها[1].

2. من حيث الخدمة أو السلعة نفسها:

- ألا يمكن استيراد سلع أو خدمات من الخارج لا تشبع حاجات أفراد المجتمع لأن ذلك يسيء إلى استخدام المال العام .
- يجب أن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع مع مراعاة تغييرها في كل زمان ومكان.
- عدم وجود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع.
- غلب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي[2].

3. من حيث التخطيط:

[1] - منصور شريفة. (2016-2017). السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير . جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير.ص ، ص 149 ، 150 .

[2] مسعود درواسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوزان الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2004. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . جامعة الجزائر. ص 151 .

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة ثقافة وكثافة السكان، غلب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل، ولتحقيق ذلك غلب ما يلي:

- لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، وذلك للتقليل من زيادة بعض التكاليف التي قد تنجم عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم .
- غلب ألا يكون تغيير المشاريع مرتبط بتغيير الأشخاص.

4. من حيث الموظفين:

بالنسبة للموظفين الذين لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات ولهم مرتبات منخفضة، غير كافية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية، فلهذه الأسباب غلب القيام بما يلي:

- لابد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءاتهم المهنية .
- توظيف ذوي الكفاءات في أماكنهم المناسبة[1].

الجدول رقم (01) تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	إجمالي النفقات العامة
2001	1178.1
2002	1321.2
2003	1550.7
2004	1639.3
2005	1888.7
2006	2052.3

[1] - مسعود درواسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوزان الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2004. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . جامعة الجزائر. ص 152 .

2007	2453
2008	3108.66
2009	4191.1
2010	4264.13
2011	4466.94
2012	5731.1
2013	7169.9
2014	6024.3
2015	6995.7
2016	7654.3
2017	7297.5
2018	7389.3
2019	8627.2
2020	8557.7
2021	7823.1
2022	6311.53

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على السنوات المعنية

نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر في تزايد تدريجي ففي سنة 2001 سجلت 1178.1 مليار دينار، وفي سنة 2010 وصلت إلى 4246.3 وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والتسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006 وطبقت البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وكذا الشروع في تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي .

كما شهدت الإنفاقات العامة ارتفاع ملحوظا فارتفعت بنسبة 9.31 % بين سنة ،2011-2012 وهذا راجع إلى أزمة 2009.

ثم عادت للانخفاض بين سنة 2013 إلى 2015 لترجع وتتحسن سنة 2017 لتصل حوالي 7389.3مليار دينار سنة 2018 لترتفع بين سنتي 2019 و2020 بمعدل 8592.5 وسجلت

انخفاض سنة 2021 حيث وصلت إجمالي النفقات العامة إلى 7823.1، لتسجل ارتفاع كبير سنة 2022 بمعدل 6311.53

المطلب الثالث: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

لقد صنف قانون المالية الجزائري النفقات العامة حسب المادة 23 من القانون رقم 84 –17المؤرخ في 07– 07– 1984 إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز

أولا: نفقات التسيير

تمثل نفقات التسيير جزءا هاما من النفقات العامة سواء كان تلك من ناحية الحصة المالية التي بها هذه النفقة أو الدور الفعال لها من حيث تسيير الهياكل الإدارية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية إلا أن أثرها غالبا ما يكون غير مباشر.

1. تعريف نفقات التسيير:

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات [1].

إن هذه النفقات حتى وإن كانت لا تهدف إلى خلق استثمارات بصفة مباشرة إنها تؤدي إلى تسيير محكم للمصالح العمومية والإدارية الدولة، وبالتالي تؤدي هذه الأخيرة دورا مهما في تحقيق المنفعة العامة.

2. أقسام التسيير: تنص المادة 24 من القانون 84– 17 المؤرخ في 07/ 07/ 1984 المتعلق بقوانين المالية، على أن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب[2]:

أ. أعباء الدين العام والنفقات المحسوبة من الإيرادات:

[1] - مسعود درواسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوزان الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2004. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . جامعة الجزائر. ص 341 .

[2] - القانون 84- 17 المؤرخ في 07/ 07/ 1984 المتعلق بقوانين المالية. ص 6 .

يشمل على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العام إضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع على خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك.
- الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف المؤسسات العامة).
- نفقات محسومة من الإيرادات العامة (تعويضات على منتجات مختلفة).

ب. تخصيصات السلطات العامة :

تمثل نفقات تسيير السلطات العامة السياسية مثل البرلمان بغرفتيه، المجلس الدستوري ....الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ت. النفقات الخاصة بالوسائل لدى المصالح :

تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، وتضم ما يلي :

مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، إعانات التسيير، فئات مختلفة

التدخلات العمومية :تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تنقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلي) .
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الاقتصادي .
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- إسهامات اجتماعية (إعانات الدولة في مختلف صناديق المعاشات) .

الجدول رقم (02) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	15.201.224.000
مصالح الوزير الأول	4551.727.000
الدفاع الوطني	1.300.000.000.000
المالية	92.928.896.000
الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج	42.716.908.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	585.370.059.000
العدل	92.259.049.000
الطاقة والمناجم	86.329.388.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	263.950.000
المجاهدين وذوي الحقوق	232.474.088.000
الشؤون الدينية والأوقاف	30.079.668.000
التربية الوطنية	825.004.074.000
التعليم العالي والبحث العلمي	400.051.187.000
التكوين والتعليم المهنيين	60.564.109.000
الثقافة والفنون	16.097.228.000
الشباب والرياضة	45.094.954.000
الرقمنة والإحصائيات	819.770.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	2.723.347.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	138.641.392.000
الصناعة	4.891.391.000
الفلاحة والتنمية الريفية	341.449.616.000
السكن والعمران والمدينة	19.612.605.000
التجارة وترقية الصادرات	20.874.651.000
الاتصال	18.515.988.000
الأشغال العمومية	16.551.330.000

النقل	**11.238.541.000**
الموارد المائية والأمن المائي	**21.267.065.000**
السياحة والصناعة التقليدية	**3.585.273.000**
الصحة	**439.422.008.000**
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	**176.128.397.000**
العلاقات مع البرلمان	**233.453.000**
البيئة	**2.752.149.000**
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	**2.749.210.000**
الصناعة الصيدلانية	**527.000.000**
المجموع الفرعي	**5.050.969.695.000**
التكاليف المشتركة	**1.260.562.742.000**

المصدر: العدد 100 من الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخ بتاريخ 30ديسمبر2021

كانت نفقات التسـيير مسـؤولة عن جزء كبير من النمو الذي شـهدته النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001–2022) وصـلت إلى حدود 81 % من النفقات الإجمالية سـنة 2010 و % 32 من إجمالي الناتج المحلي سـنة 2021 وعند تحليل هيكل نفقات التسـيير نجد انها تشـتمل على سـتة بنود رئيسية.

يسيطر بند نفقات المستخدمين الذي يشمل على الرواتب والأجور ومنح التقاعد على النسبة الأكبر من النفقات الجارية، حيث قدر متوسـط نسـبة هذا الحسـاب بربع نفقات الميزانية (25%) فقد انتقلت كتلة الرواتب والأجور من قرابة 450مليار دج إلى قرابة 2280 مليار دج بين سـنتي 2006 و2016 ويعزى هذا الارتفاع أسـاسـا إلى نمو التوظيف في قطاع الإدارة العمومية خلال الفترة وزيادات المعتبرة في الأجور على الرغم من ضعف مستويات الأجور في الجزائر.

بينما يعتبر بند التحويلات الجارية من بين ابرز بنود الميزانية (نفقات التسـيير) التي اصـبح يثار بشأنها الكثير من الجدل السياسي و الاقتصادي في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع حصتها و ضعف كفاءاتها، حيث تمثل في المتوسـط ما يقر ب خمس نفقات الميزانية (18.5%) ، و يضـم هذا البند كلا من التحويلات النقدية الموجهة لقطاعي التربية و الثقافة، و التحويلات الموجهة لتمويل صـندوق

الكوارث الطبيعية، و صندوق التضامن الوطني، و صندوق دعم تشغيل الشباب، بالإضافة إلى تدعيم أسعار المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية واسعة الرواج قد انتقل حجم التحويلات الجارية من قرابة 518 مليار دج سنة 2006 إلى أكثر من 1220 مليار دج سنة 2016.

ثانيا: نفقات التجهيز

أ. تعريفها:

هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز الوطني والإجمالي وبالتالي ازدياد نمو ثروة البلاد[1] أو ميزانية

الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية[2].

وبأكثر تفصيل هي عبارة عن الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، حيث أن هذه الاعتمادات تمثل الحد الأعلى الذي لا يمكن تجاوزه أثناء صرف هذه النفقة وتسجل نفقات التجهيز العمومي ونفقات الاستثمار والنفقات برأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج والتنفيذ باعتمادات الدفع.

ب. أقسام نفقات التجهيز:

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي والذي يسمح بإعطاء رؤية أكثر وضوحا لنشاط الدولة الاستثماري وتظهر في الجدول 03 الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من القانون رقم 84– 17 تدون نفقات التجهيز على وفق ما يلي[3]:

1. العناوين :تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:

[1] - صالح الرويلي. (1992). اقتصاديات المالية العامة. الطبعة الرابعة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 132 .
[2] - مسعود درواسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوزان الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2004. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . جامعة الجزائر. ص 345 .
[3] - القانون رقم 84- 17 المؤرخ في 7 يويو المتعلق بقانون المالية المادة 24 .

- الاستثمارات التي تنفذ من قبل الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى الجماعات العمومية.
- إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة وتتمثل في النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.
- النفقات الأخرى برأس المال، وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

2. القطاعات:

أما فيما يخص القطاعات فتجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

3. الفصول والمواد :

أما بالنسبة للفصول والمواد فتقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، بحيث تكون أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل برامج الاستثمار، حيث نجد أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة، كأن نأخذ العملية رقم2423 فهي تشمل على :

- القطاع 2 الصناعات التحويلية .
- القطاع الفرعي 24 التجهيزات .
- الفصل.242 الصلب .
- المادة 2423 التحويلات الأولية للمواد .

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2022 حسب القطاعات

الوحدة (بآلاف دينار)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	3.210.827	4.797.017
المناجم والطاقة	1.755.000	1.755.000
الفلاحة والري	83.026.548	253.446.227
دعم الخدمات المنتجة	5.249.200	36.536.643
المنشآت القادية الاقتصادية و الادارية	497.429.806	736.118.670
التربية والتكوين	175.979.141	228.105.205
المنشـــآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	43.758.179	156.962.428
دعم الحصول على سكن	56.492.500	196.139.325
مواضيع مختلفة	1100.000.000	1000.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.048.901.201	2.713.860.515
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص وخفض نسبة الفوائد)	433.039.657	
مخصصات صناديق الاستثمار لفائدة الولايات الجديدة	10.000.000	
الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة	400.000.000	390.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس مال	400.000.000	833.039.657
مجموع ميزانية التجهيز	2.488.901.201	.3.546.900.172

المصدر (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)

أما بالنسبة لنفقات التجهيز التي تمثل مختلف النفقات الاستثمارية التي يتوقع منها أن تسهم في النمو الاقتصادي، فهي تشتمل أساسا على مختلف النفقات الموجهة لتجديدي البنية التحتية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية ويظهر من الجدول بأن هيكل نفقات التجهيز تسيطر عليه النفقات الموجهة للجوانب الاقتصادية والإدارية بنسبة تقدر بـ 33.97% من إجمالي نفقات التجهيز، بينما مثلت نفقات السكن ثاني أهم بنود النفقات الاستثمارية بنسبة 17.59% .

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2022)

إن الاقتصاديات العربية بما فيها الجزائر تملك خصوصيات فريدة تجعل من معالجة موضوع الاستقرار الاقتصادي يرتكز على جوانب مختلفة عنها مما يوجد عليه في المفاهيم والأسس النظرية، فالإطار العملي في تحليل الاستقرار الاقتصادي فيها يستجيب لمجموعة من الخصائص التي تنفرد بها هذه الدول وتشترك بينها بحكم تشابه الهيكل والبنية الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار العملي في تحليل الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

إن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ينطوي على مفاهيم عديدة ما يصعب عملية الوصول إلى مفهوم محدد له ونظرا لخصوصية اقتصاديات الدول العربية ومن بينها الجزائر، فلابد أن نبني الأطر والسياق الذي يتم في إطاره معاجلة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دولنا العربية بهدف تقييم مستويات الاستقرار في ضوء التطورات الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول بالتركيز على اقتصاد الجزائر.

فعلى صعيد النمو: يتعلق الاستقرار الاقتصادي بتحقيق معدلات نمو مستدامة قائمة على مستوى

مقبول من التنوع في مصادر الدخل وإطار مؤسسي دائم للاستقرار الاقتصادي مع تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي والتسريع من أثارها حال حدوثها، بما يضمن استيعاب النمو المتسارع في حجم القوة العاملة العربية ويكفل في الوقت ذاته تقليل التباين في توزيع الدخل.

أما على صعيد المالية العامة : يتحقق الاستقرار الاقتصادي بالحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة المالية عبر فترات متتالية ، وذلك بقدرة الحكومة على تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية أوجه الإنفاق المختلفة بما يشمل فوائد الدين العام دون اللجوء إلى تعديلات كبيرة ومفاجئة على عناصر الدخل

والإنفاق ودون اللجوء إلى عمليات إعادة الجدولة أو شـــطب الدين العام، ومن الناحية العملية تعين الاستدامة المالية سعي الحكومات إلى ضبط الموازنات بما يسمح بخفض العجوزات المالية وإبقاءها في حدود نســـبة محددة من الناتج متعارف عليها دوليا تتراوح بين 5-3 في المائة من الناتج وفي هذا الصدد يشار أن الاستدامة المالية تتطلب رفع كفاءات الإنفاق العام وتوجيهها بشكل مباشر لمستحقيها، كذلك تلعب السياسة المالية دور في ضمان الاستقرار من خلال تبين سياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصـادية بما يعني سـياسـات مالية توسـعية في حالة الركود وانكماشـية في حالات الرواج وارتفاع معدلات التضخم.

على صعيد الوضع الخارجي: يتحقق الاستقرار الاقتصادي من تحقيق نمو مطرد في الصادرات وتنويع مستمر في هيكل التصدير وزيادة مدروسة في جانب الواردات ومن ثم تحقيق فائض ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي

إن مؤشـر الاسـتقرار الاقتصـادي يشـير إلى قدرة الاقتصـاد على المحافظة على نموه بصـورة مسـتمرة وأيضـا يسـتخدم لقياس اسـتقرار الاقتصـاد، ويشـمل عددا من العوامل الاقتصـادية المتعلقة بالنمو الاقتصـادي ومعدلات التضـخم والناتج المحلي الإجمالي وسـعر الصـرف، حيث يتم حسـاب مؤشـر الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحليل هذه العوامل وتقييم تأثيرها على الاقتصاد تتمثل فيما يلي:

أولا: الناتج الداخلي

الجدول رقم (04) تطور مؤشر الناتج الداخلي خلال الفترة (2001-2022)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
(1)	4123.5	4224.1	4522.6	5247.5	6150.5	7563.6	8520.6	9408.3
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
(1)	11042.8	9968.0	11991.6	11991.6	14519.8	16208.7	16643.7	17228.6
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**		
(1)	16702.1	17406.8	18852.3	20259.0	20284.2	20321.7		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير البنك الجزائري المختلفة

من خلال الجدول رقم (04) والذي يرصد تطور الناتج الداخلي الخام منذ بداية سنة 2001 في الجزائر، يلاحظ أن الناتج الداخلي الخام قد تطور بمعدلات موجبة فقد تضاعف الناتج الداخلي العام في أقل من ستة سنوات حيث بلغ 8520.6 مليار دينار حتى سنة 2007 ، مقابل 4224.5 مليار دينار جزائري سنة 2002 مسجلا زيادة بمعدل متوسط 50.42% و استمر في الارتفاع وإن كان هذا الارتفاع طفيفا في بعض السنوات لعديد الأسباب حتى سنة 2016 أين شهد انخفاض 17228.6 مليار دج سنة 2017 إلى 16702.1 مليار دج سنة ويرجع ذلك للصدمة النفطية التي عرفتها الفترة، ثم عاود الارتفاع من جديد حتى نهاية سنة 2020، واستمر في الارتفاع لغاية 2022 وصل إلى 20321.7 وهذا راجع للازمة المالية العالمية وما أحدثته من آثار على سوق النفط الدولية.

3. البطالة:

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية رئيسية حيث أنها تؤثر على المجتمع بشكل عام، ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لمستوى الازدهار الاقتصادي للدولة ويعتبر واحدا من المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي.

الجدول رقم (05) تطور مؤشر البطالة خلال الفترة (2001-2022)

السنوات	معدل البطالة (%)
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.7
2004	17.7
2005	17.7
2006	15.3
2007	12.3
2008	13.8
2009	11.3
2010	10.2

2011	10.0
2012	10.0
2013	9.7
2014	9.3
2015	9.0
2016	10.6
2017	11.6
2018	10.5
2019	11.7
2020	11.4
2021	12.83
2022	12.70

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول رقم (05) تطور معدلات البطالة نلاحظ أن معدل البطالة سنة 2001 قدرت بنسبة 27.3% تنخفض تدريجيا إلى غاية سنة 2009 بنسبة 11,30%وبلغ أيضا سنة 2011 بمعدل قيمته 10% حيث أن هذا الانخفاض ناجم عن استحداث مناصب شغل ويواصل الانخفاض سنة 2014 بنسبة9,83% وهذا راجع إلى تحسين الوضع الأمني للبلاد وأيضا تحسين الوضعية الاقتصادية وبدأ في الارتفاع سنة 2017 بنسبة 11.6% وهذا ما يؤكده عدم وجود إستراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنويا[1]،وقد بلغ متوسط معدل البطالة خلال السنوات 2019– 2020 يصل إلى 11.4% وفي السنة 2021 أرتفع بقيمة بقيمة12.83%، ليعاود الانخفاض سنة 2022 بنسبة 12.70%.

4. التضخم:

[1] - باحو نوال، مصباحي خديجة، (2021-2022). السياسة المالية ودورها في استهداف الاستقرار الاقتصادي-دراسة مقارنة-. مذكرة *مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر* . تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي. ص 110 .

هو زيادة في معدل الأسعار على مدى فترة زمنية محددة ويعتبر من أحد مؤشرات صحة الاقتصاد. يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط الحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلا وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبير ولتبيان أثر سياسة الإنفاق العام على مؤشر معدل التضخم.

جدول رقم (06) تطور معدل التضخم (%) في الجزائر خلال الفترة (2001–2022)

السنوات	معدل التضخم (%)
2001	0.33
2002	4.2
2003	1.4
2004	2.6
2005	3.6
2006	1.6
2007	2.5
2008	3.7
2009	4.8
2010	5.7
2011	4.3
2012	4.5
2013	8.89
2014	3.25
2015	2.8
2016	4.78
2017	4.0
2018	5.7
2019	4.26

2020	1.95
2021	2.41
2022	9.3

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن في سنة 2001 معدل التضخم منخفض بلغت نسبته 0.33% ليعود الارتفاع مباشرة في سنة2002 بنسبة 4,2% وهذا راجع إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية ويسجل انخفاض سنة 2003 بـــــ 1,40% وهذا راجع إلى زيادة معدل نمو الدخل في القطاع الفلاحي، بينما انخفض وليستقر نسبيا بين 2006، 2007 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية.

وبدأ يرتفع في ســـنة 2008 إلى غاية 2010 بنســـبة 5,70% وهذا راجع إلى ارتفاع في معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم بسبب الظروف المناخية. أما في سنة 2011 انخفض معدل التضخم بـــــ 4.3% ثم رجعت وتيرة التضـخم إلى الارتفاع سـنة 2012 وارتفعت سـنة 2013 بلغت نسـبته 8,89%، أما سنتين 2014–2015 سجلت انخفاض في معدلات التضخم بسبب تطبيق سياسة نقدية صارمة و بعد التراجع المعتبر لمعدل التضخم عاد نحو الارتفاع في سنة 2016 بلغت نسبته 4,78% ليواصـــل ارتفاعه ســـنة 2018 بلغ 5.7%، يبدو أن هذا ارتفاع في التضـــخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم بل هو راجع إلى النقائص في ضبط الأسواق و إلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، أيضا سنة 2020 انخفاض في معدلات التضخم بلغت نسبته 1.95%وفي السنتين الأخيرتين راجع انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات[1]

بينما في 2022 ارتفع بلغت نسبته 9.3% بسبب تضخم أسعار الغذاء، مما أثر على الجزائريين الأشد احتياجا، أكثر من غيرهم، حيث يشـكل الغذاء أكثر من نصـف الإنفاق على أكثر 40٪ من السـكان عوزا[2].

5. الكتلة النقدية:

[1] - كفيه قسميوري،. (بلا تاريخ). أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم و البطالة) دراسة تحليلة الحالة الجزائر خلال الفترة 2018-1992. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية*، . جامعة محمد خيضر بسكرة. ص 293 .

[2] - مجلة البنك الدولي . بلا تاريخ .

هي المجموعة الإجمالية للنقود الموجودة في الاقتصـــاد الوطني، وتشـــمل هذه النقود النقد المعدني والورقي وكذلك الودائع المصرفية التي يمكن الاستعانة بها في السداد وتستخدم البنوك المركزية عادة الكتلة النقدية كأحد المؤشرات الأساسية لقياس كمية النقود المتاحة في الاقتصاد، ولتحديد سياسات السيطرة على التضخم والفائدة.

الجدول رقم (07) تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001–2022)

السنوات	الكتلة النقدية
2001	1473.516
2002	2901.532
2003	3354.422
2004	3738.036
2005	4157.603
2006	4933.743
2007	5994.608
2008	6955.969
2009	5173.051
2010	8280.74
2011	9929.188
2012	11015
2013	11941.5
2014	13686.7
2015	13704.5
2016	13816.3
2017	14974.5
2018	16637
2019	16506.6
2020	17320.7

2021	60638.9
2022	80261.9

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائرAlgeria–of–bank

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 ـ 2202 تميزت بالارتفاع المستمر وهذا راجع إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية تنفيذها لبرامجها الاقتصادية التي باشرتها في سنة 2001 والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، فخلال الفترة 2001 ـ 2006 ارتفعت الكتلة النقدية من 1473.516 مليار دينار جزائري، إلى 4933.743 مليار دينار جزائري مع انتهاء برنامج الإنعاش وهذه الفترة تسمى بفترة برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما ارتفعت أيضا الكتلة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو (2005 ـــ 2009) من 4157.603 مليار دينار جزائري إلى 5173.051مليار دينار جزائري في سنة ،2009 لترتفع في ظل برنامج التنمية المستدامة (2010 ـ 2014) من 8280.74مليار دينار جزائري إلى 13686.7 مليار دينار جزائري ، حيث سجلت تباطئ في معدل نمو الكتلة النقدية في سنتي 2015 و 2016 الناجم عن انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتجميد بعض المشاريع، إلا أن الكتلة النقدية واصلت نموها خلال سنتين 2019 و 2020 بمعدلات مرتفعة 16506.6و ،17320.7 ، يفسر هذا الارتفاع بتسجيل زيادة في الودائع تحت الطلب

لدى البنوك تزامنا مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ فضلا عن مواصلة بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي سمحت بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط وضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد[1].

أما في سنتي 2021 و2022 فقد سجل ارتفاعا ملحوظا وذلك ب 60638.9 و80261.9 **مليار دينار جزائري.**

[1] - ادبوب سارة، لسبع مريم. (2021). تشخيص و اقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). المجلد 2، العدد 2 . مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، ص ، ص، 46- 47 .

المبحث الثالث: السياسة الاستثمارية في الجزائر وتطور النفقات العمومية

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، وإلى تحقيق تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010–2014).

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار، ويهدف إلى مكافحة الفقر وخلق مناصب الشغل ثانيا، بالإضافة إلى ضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي، وذلك من أجل إيجاد الظروف المثلى للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما يضاف إلى هذا غلاف ما يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الانتعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية[1].

ويعتمد هذا الدعم خصوصا على:

- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.
- تطوير البنية التحتية التي تسلهم في تطوير النشاط الاقتصادي.
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة[2] .

[1] - سلام حمزة و ولد يزيد فاتح. (2013-2014). فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ،2014-2000. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية . جامعة أكلي محند البويرة. ص 83 .

[2] - عثماني أنيسة، بوحصان لامية. (11/12 مارس , 2013). دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاسها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة ،2014-2001. جامعة سطيف. ص 8 .

وفي هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08) تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2022)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري)	النسبة (%)
دعم الاصلاحات	47	95.8
الفلاحة والصيد البحري	65	38.12
التنمية المحلية	113	52.21
الأشغال الكبرى	210	00.40
الموارد البشرية	90	14.17
الاجمالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي يركز على التنمية المحلية والأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار، كما تم تخصيص ما نسبته 95.8% لدعم الإصلاحات الاقتصادية.

وقد كان لهذا البرنامج أثرا ايجابيا على سوق العمل، مما أدى إلى تخفيض معدل البطالة خلال هذه الفترة، فبعد ما كان عدد البطالين سنة 2001 يقدر بحوالي 2.3 مليون بطال (بنسبة 27.3%) انخفض إلى 2078270 بطال سنة 2003 لينخفض بذلك معدل البطالة إلى 23.7% ثم إلى 17.7 سنة ،2004 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب شغل مؤقت[1].

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)

[1] - مراد مرمي. (مارس, 2013). مكانة المؤسسات الصغيرة المتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة ،2014-2001. جامعة سطيف. ص 18 .

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشـــروع اقتصـــادي هدفه تحريك عجلة الاقتصـــاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضـعية المالية الحسـنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سـجله سـعر النفط الجزائري و الذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004 وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة ما بين 2005و2009.[1]

أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو :

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة.
- تحسين المستوى المعيشي للسكان بالتركيز على الجانب الصحي، الأمني و التعليمي.
- تطوير الموارد البشـــرية وبناء و تطوير البنى التحتية لما لهذين العالمين من أهمية في تطوير القطاع الإنتاجي و الإنتاجية.
- رفع معدلات النمو، وهو الهدف الأساسي و النهائي الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر [2].

و على هذا الأساس تضمن برنامج دعم النمو خمس محاور أساسية، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (09) محاور توزيع مبالغ دعم النمو

محاور البرنامج	المبلغ (مليار دج)	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03

[1] - مراس محمد، (مارس, 2013). أثر الانفاق العام على الدخل و التوظيف وتوزيع الدخل و مستوى الأسعار في الجزائر في الفترة 2001-2014، أبحاث الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف. ص 11 .

[2] - مقراني حميد. (2014-2015). اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012). *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية* . جامعة بومرداس. ص، ص ، 97-98 .

تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.85**
تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	**50.0**	**1.18**
الإجمالي	**4202.7**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

يبين لنا الجدول المبالغ المخصصة ضمن برنامج دعم النمو و أهم المجاور التي وزعت عليها، ونجد في المرتبة الأولى محور تحسين ظروف معيشة السكان نظرا لما له من أهمية في زيادة أداء عنصر العمل.

ومن تم زيادة الأداء الاقتصادي له، حيث خصص له مبلغ 1908.5 مليار دج أي نسبة، 45.41% وجاء هذا الاهتمام بمثابة مواصلة لمشوار مسيرة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يتعلق بالاهتمام بالتنمية المحلية و البشرية.

ونجد في المرتبة الثانية محور تطوير المنشآت الأساسية التي احتلت نسبة 40.53% ما يقابل مبلغ 1703.1مليار دج باعتباره الدعامة السياسية لعملية الاستثمار، ويليه برنامج دعم التنمية الاقتصادية نسبة 8.03% الذي يعمل على تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، من فالحة و صناعة، و سياحة وجميع القطاعات التي تعمل على تحقيق الرفاهية و الازدهار للبلاد.

أما فيما يخص محوري تطوير الخدمة العمومية، و تطوير التكنولوجيا الجديدة و الاتصال فقد خصص لها مبلغي 50.0 مليار دج و 4202.7 1مليار دج على الترتيب نظرا للتأخر الذي شهده هذين القطاعين في فترة التسعينات[1].

أما بالنسبة إلى نتائج البرنامج التكميلي فتجلت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك، في حين أن

[1] - محمود بيداري. (2013-2014). العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري(2010-1991)مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . جامعة وهران. ص 106 .

معدلات النمو 2 %خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 حيث قدرت ب 10.5 أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة فقد شهدت هذه الفترة تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم و النوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية، و فيما يلي جدول 3يبين مناصب

الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة[1].

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي 2010–2014)

الفرع الأول: البرنامج الخماسي 2010–2014

خصص هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية، حيث بلغت حصة تنمية الموارد البشرية حوالي 40 من إجمالي الغلاف المالي لهذا البرنامج و الذي قدر ب 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، كما انصب اهتمامه حول التوجه نحو اقتصاد المعرفة، من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية بالإضافة إلى دعم التنمية الريفية، ومواصلة تطوير البنى التحتية، وفك العزلة و التحضير لاستقبال المستثمرين .

من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خصوصا في قطاعات السكك الحديدية و الطرقات و المياه.
- إطلاق مشاريع جديدة خصوصا في قطاع تحسين التنمية البشرية و المحلية.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني و إحداث التنمية الصناعية.
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل للمواطنين[2].

[1] - سلام حمزة و ولد يزيد فاتح. (2013-2014). فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ،2014-2000. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية . جامعة أكلي محند البويرة. ص 89 .

[2] - تقار عبدالكريم. (سبتمبر, 2013). برامج الانفاق العام في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي، ،2014-2001. *العدد 9* . ملجة الاقتصاد الجديد. ص 232 .

- تطوير اقتصاد المعرفة .

كما تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على خمسة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10) مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسب
الاشغال الأساسية و الهياكل القاعدية	**9700**	**45.7**
تطوير التنمية البشرية	**10000**	**47.1**
تطوير التنمية المحلية	**895**	**4.2**
تطوير الخدمة العمومية	**379**	**1.8**
الفالحة و الصيد البحري	**240**	**1.2**
المجموع	**21214**	**100**

المصدر: من معطيات مجلس الوزراء المنعقد في ماي 2010

نلاحظ من الجدول أن قطاع تطوير التنمية البشـرية قدر ب 10000مليار دج أي نسـبة 47,1% و هي أكبر نسبة من المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية و ذلك لحرصها الشديد على تحسين مستوى التعليم في مختلف أطواره بالإضافة إلى تحسين الظروف الصحية و السكنية ....الخ، وبعدها يأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال الأساسية و الهياكل القاعدية التي احتلت نسبة 45,7 لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في مجال الطرقات و السكك الحديدية و المياه لفك العزلة و التحضير لاستقبال المستثمرين، أما بالنسبة لقطاع تطوير التنمية المحلية فخصص له مبلغ 895 مليار دج ما يقابله 4.2%وهي نسبة منخفضة نوعا ما مقارنة مع القطاعين السابقين و التي بدورها تهدف إلى تطوير خدمات الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية.

و أخيرا يأتي قطاعي الخدمة العمومية و الصيد البحري بنسبتين متقاربتين و هما 1.8 % و 1.2% على الترتيب

- نتائج برنامج توطيد النمو :2010-2014:

- تحقيق ارتفاع في معدل النمو المتعلق بالمحروقات من 1.4% نسبة 2009 إلى 2.4% نسبة 2011، و هذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات.
- انخفاض معدل النمو خارج المحروقات من 9.3% نسبة 2009 الى 6% نسبة 2010، ثم إلى 5.2% نسبة 2011.
- انخفاض معدل البطالة خلال هذا البرنامج سنة 2010 حيث وصل إلى 10% بعدما كان 10.17%سنة ، 2009 و ذلك راجع إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاريع المصغرة بالإضافة إلى زيادة الدعم لوكالة تشغيل الشباب[1].

الفرع الثاني: البرنامج الخماسي 2015-2019

أقرت الحكومة الجزائرية هذا البرنامج سنة 2015 كخطة خماسية جديدة للفترة (2015-2019)، وقد جاء مكملا للبرامج التنموية السابقة التي تم الشروع فيها خلال الألفية الثالثة، حيث يغطي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة (2015- 2019)، إذ تم فتح حساب رقم 143- 302 بإنشاء صندوق لتسيير هذه الاستثمارات تحت عنوان "برنامج توطيد النمو 2015-2019"وهذا بناء على التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015، ولقد خصص له ميزانية قدرت بـــ 22.100 مليار دج، وهو ما يعادل 280 دولار.

وسعى هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- المحافظة على المكاسب الاجتماعية عبر منح الأولوية لتحسن ظروف السكان المعرشة في قطاعات السكن، الصحة العمومية، التربية، التكوين، ربط البيوت بشبكات الكهرباء والماء...الخ، دعم الطبقات المحرومة وترشيد التحويلات الاجتماعية.
- بلوغ نسبة نمو قوية للناتج المحلي الإجمالي، والمقدرة بمستوى نمو سنوي نسبته 7% بحلول سنة 2019.
- الاهتمام أكثر بتنويع الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، فضلا عن الاهتمام بالتنمية الريفية و الفلاحية نتيجة مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه.

[1] - هواري قاسم حيزية و عامر. (بلا تاريخ). السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها. ص 13 .

- استحداث مناصب شغل، ومتابعة الجهود لمكافحة البطالة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار المنتج المولد للثروة ومناصب الشغل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ولنوعية الموارد البشرية عبر تشجيع و ترقية تكوين الإطارات و اليد العاملة المؤهلة[1].

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا البرنامج، إلا أنه تعذر على الحكومة الجزائرية تنفيذه، جراء الظرف المالي الصعب جدا الذي كانت تمر به البلاد بفعل الانهيار الكبير لأسعار النفط بداية من النصف الثاني لعام 2014 وهو الأمر الذي دفعها لإقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ ،31/12/2016 وفتح حساب باسم "برنامج الاستثمارات العمومية" والمتضمن مبلغ 300 مليار دينار جزائري، و هو ما أعطي صورة واضحة عن تدني تمويل برامج الاستثمارات العمومية أثناء الفترة المتبقية (2019–2017)، كما تم أيضا تجميد جميع العمليات التي لم تنطلق بعد باستثناء العمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا في إطار السياسة التقشفية المتبعة . [2]وفي ظل استمرار تدهور الوضع الاقتصادي الذي تميز بالتآكل السريع لاحتياطي الصرف الأجنبي بـــ 34.8 مليار دولار بين سنتي 2014 و،2015 وضعف نمو الإيرادات العامة الذي أدى في ظل تنامي الإنفاق العام لتفاقم العجز في رصيد الموازنة العامة الذي قدر سنة 2015 بـ 3103.8 مليار دج والتوقعات ببقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية لا تحقق التوازنات الاقتصادية المطلوبة، تم التعجيل بإعادة النظر في البرنامج الخماسي لصالح ما عرف بـ "النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016– 2030) [3]

المطلب الرابع: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016–2019)

يعبر النموذج الاقتصادي الجديد المعتمد في 26 جويلية 2016 عن توجه سياسي اقتصادي أملاه الظرف الاقتصادي الصعب الذي مرت به البلاد نتيجة لتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو بمثابة خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، تضمنت مجموعة إصلاحات هيكلية ومرحلية عميقة، تركز على أن تتمكن الجزائر من تحقيق تغييرات جذرية لهيكلها الاقتصادي بحلول 2030 وتحقيق حلم رؤية اقتصاد حقيقي ومتنوع ويرتكز هذا النموذج على مقاربة جديدة لسياسة الموازنة على أساس مسار متعدد السنوات يمتد من 2016–2019وعلى آفاق يصبو إلى تحقيق

[1] - باحو نوال، مصباحي خديجة، (2021-2022). السياسة المالية ودورها في استهداف الاستقرار الاقتصادي-دراسة مقارنة-. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر . تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي. ص 148 .

[2] - مسعودي زكريا ، 2017 . تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة 2001 – 2016 . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، (06) . ص ، ص . 215 – 228 . .

[3] - بومعزة امنة . 2022 . تقييم فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية بالاعتماد على المربع السحري لكالدور للفترة (2001 – 2019) مجلة البشائر الاقتصادية . (08). ص 29 .

تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في غضون آفاق ،2030 بالنسبة للشق الخاص بالموازنة العمومية فيتعلق بما يلي:

- تطوير إيرادات الجباية العادية حتى تتمكن من تغطية نفقات التسيير؛ تقليص محسوس للعجز في الخزينة في حدود 2019.
- تعبئة الموارد المالية الإضافية اللازمة من السوق المالية الداخلية.

أما فيما يخص الشق الخاص بالتنويع والتحول الاقتصادي فتعلق بـ:

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات بـــــ، 6.5% وتنامي محسوس للناتج الخام الداخلي للفرد والمنتظر بأن تتضاعف بواقع 2.3 مرة.
- الرفع من مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الخام الداخلي من 5.3% خلال 2015 إلى 10% آفاق 2030[1].
- عصرنة القطاع الفلاحي بما يسمح بتحقيق هدف الأمن الغذائي وبلوغ هدف تنويع الصادرات.

بلوغ مرحة الانتقال الطاقوي مما يسمح بتقليص معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنة 2015إلى 3% آفاق 2030.

- تنويع الصادرات بغرض دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

وبالنسبة لتطبيق هذا النموذج فقد جاء عبر ثلاث مراحل أساسية كالآتي:

- **مرحلة الإقلاع (2019–2016):** تتميز هذه المرحلة بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة باتجاه المستويات المستهدفة.
- **المرحلة الانتقالية (–2020 2025):** والتي تسمح بتحقيق تثمين للقدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.
- **مرحلة الاستقرار (2030–2026):** والتي ستتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني بحيث يكون الاقتصاد قد استنفذ جميع قدراته الاستدراكية فتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

[1] - - بومعزة امنة . 2022 . تقييم فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية بالاعتماد على المربع السحري لكالدور للفترة (2001 – 2019) . محلة البشائر الاقتصادية (08) ص 24 .

و عموما بمكن القول أن ما يعاب على النموذج الاقتصادي الجديد للنمو هو أن الحكومة الجزائرية لم توضح آليات وطرق تجسيده على أرض الواقع، حيث اكتفت فقط بنشره على الانترنت بـ21 صفحة، و أن هذا النموذج قد تم وضـعه لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية، أي أنه لم يكن على الإطلاق جزء من رؤية مسـتقبلة شـاملة وطويلة الأجل للبلد، مثل ما هو علبه الحال في دول أخرى أخذت على عاتقها مسؤولية التنمية الاقتصادية، وصاغت لنفسها خطط واستراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل، بل فرضته الضغوط الاقتصادية، وربما هذا ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى حاجتنا لصياغة رؤية مستقبلة بعبدة الأمد، تعفينا من اللجوء كل مرة للبرامج المسـتعجلة المسـكنة والمرممة لمواطن الخلل وبأهداف محددة على المدى القصير، فالمطلوب هو رسم سياسات وإيجاد حلول جذرية تكون شاملة و ذات بعد مستقبلي طويل.

خلاصة الفصل الثاني:

انطلاقا مما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن النفقات العمومية في الجزائر لم تحقق مستوى الاستقرار الاقتصادي المنشود خلال الفترة (2001–2022)، وذلك راجع إلى العديد من الأسباب منها، طبيعة الاقتصاد الجزائري وما يعانيه من اختلالات هيكلية، بالإضافة إلى أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تخضع لتقلبات أسعار المحروقات،، وكل هذه تعكس في الحقيقة التحديات التي تحول دون المساهمة الفعالية للنفقات العمومية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يجبر الجزائر على إصلاح شامل لمختلف القطاعات والسياسات وإعادة هيكلة شاملة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الخاتمة

العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة العلاقة بني النفقات العمومية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وركزنا في ذاك على مؤشرين أساسيين وهما الاستقرار في سوق الشغل (محاربة البطالة)، وكذلك الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم).

مع التطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2022)، على اعتبار أن الجزائر تعتمد سياسة مالية توسعية، قمنا بتقييم هذه السياسة في الحد من ظاهرتي البطالة والتضخم وتبرز أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال كونها مكونا هاما للطلب الكلي على أساس المبدأ القائم على" أن الطلب يخلق العرض".

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع، ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص السياسة الاتفاقية وأثرها على مستوى التشغيل و الاستقرار العام للأسعار خلال الفترة (2001-2022)، والتي تساعدنا في اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية.

- **اختبار الفرضيات :**

الفرضية الأولى: خلال فترة الدراسة الدراسات غالبا تشير الى ان الاستثمار العمومي الموجه بشكل دقيق وفقا لاحتياجات كل قطاع يمكن ان يؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية ولاكن تختلف النتائج حسب الإدارة العامة جودة البرامج الاستثمارية وكفاءة التوزيع .وعليه فان توجيه النفقات العمومية بشكل استراتيجي نحو القطاعات التي تحتاجها يمكن ان يكون أداة قوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

الفرضية الثانية :السياسات الاقتصادية المدروسة والمخصصة لاحتياجات كل قطاع يمكن ان تؤثر إيجابيا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لاختبار ذلك يتم تحليل البيانات حول السياسات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. نتائج التحليل تشير الى أن زيادة النفقات العمومية قد أسهمت في تحقيق نمو اقتصادي و توفير فرص عمل من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية و عليه فان النفقات العمومية لعبت دورا حاسما في تجسيد البرامج الاستثمارية العمومية خلال فترة الدراسة و هذا يثبت أن النفقات العمومية كانت أداة رئيسية في تنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة و تعزيز الاستثمارات العمومية .

الفرضيـــــة الثالثـــــة : بناءا على نتائج الدراسة يمكن الاستنتاج بان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر بما في ذلك زيادة النفقات العمومية والاغطية النقدية الضـخمة التي رصـدت خلال الفترة 2001 – 2022 كانت تهدف بشكل رئيس الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و وتبني اسـتراتيجية تعتمد على التوسـع في النفقات العامة لبعث النمو الاقتصـادي الا ان النتائج لم ترقى الى الهدف المطلوب وذلك لان الســياســـة الاقتصـــادية الجزائرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالايرادات النفطية .مما يرهن أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي بأسعار النفط و هذا يدعم الفرضية الثالثة .

- **نتائـــــج الدراســـــــة:**

- تعد سياسة النفقات العامة أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و معاجلة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية و المساهمة في التأثير على الطلب الكلي.
- يرتبط الاستقرار الاقتصادي الكلي بوضعية مربع السياسة الاقتصادية التي تشكل زواياه الأربعة المؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي الكلي، وتكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد مستقرة كلما كانت مساحة المربع أكبر .
- السياسة المالية التوسعية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة (2001–2022) كان هلا أثر جلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمتها في تخفيض معدلات البطالة، لكن من جهة أخرى ارتفاع نسبي في معدل التضخم خلال تلك الفترة.

- **التوصيـــــــــــات :**

- تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية والمساهمة في التنمية .
- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصـــاد الجزائري من خلال إســتراتيجية تســمح بتحقيق تراكم رأســـمالي متوازن عبر دعم الصـــناعة الوطنية التحويلية والتوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية .
- تعميق التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والتوسع في إقامة المشروعات المشتركة بينها و تشـــجيع القطاع الخاص في التوســـع في اســـتثماراته وتوجيهها بما يتفق مع أولويات التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال الإنتاج السلعي.

- الحد من زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور للحد من الضـغوط التضـخمية وذلك بتخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي و تحويل المؤسسات العامة غير المنتجة إلى القطاع الخاص.
- العمل على وضـع إسـتراتيجية مدروسـة لتوظيف النفقات الجنائية والإعانات الموجهة للمسـتثمرين بهدف ترقية الصـــادرات خارج المحروقات و التقليل من الاعتماد الكلي على مصـــادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. ابراهيم متولي حســـن المغربي. (2011). دور حوافز الاســـتثمار الســـياســـة في تعجيل النمو الاقتصادي . الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
2. أحمد الأشقر. (2002). الاقتصاد الكلي. *الطبعة الأولى* . عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
3. أحمد طاقة، محمد الزيود وليد أحمد صافي، حسين عجلان. (2009). أساسيات علم الاقتصاد. *الطبعة الثانية* . الشارقة، مكتبة الجامعة: إثراء للنشر والتوزيع .
4. حامد عبد المجيد ودراز المرسى الحجازي. (بلا تاريخ). المالية العامة. الاسكندرية، مصر.
5. ســـعيد عبد العزيز عثمان. (2003). مقدمة في الاقتصـــاد العام "مالية عامة" مدخل تحليلي معاصر. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
6. سلوى سلمياني. (1973). السياسة الاقتصادية. الطبعة الأولى . الكويت.
7. صالح الرويلي. (1992). اقتصاديات المالية العامة. الطبعة الرابعة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. عبد الله رزق، بسام الحجار. (2010). الاقتصاد الكلي. الطبعة الأولى . دار المنهل اللبناني.
9. علي خليل سليمان أحمد اللوزي. (2008). المالية العامة. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
10. محمد خالد المهايني. (2013). محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة. سوريا.
11. مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى . الأردن: دار وائل للنشر .
12. المرســـوي. (2005). النظرية الاقتصـــادية التحليل الاقتصـــادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانيا: الأطروحات الجامعية

1. باحو نوال، مصباحي خديجة،. (2021–2022). السياسة المالية ودورها في استهداف الاستقرار الاقتصادي–دراسة مقارنة،–. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر* . تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي.

2. زكاري محمد. (2013–2014). دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر. *مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية* . بومرداس: جامعة بومرداسالجزائر.

3. سلام حمزة و ولد يزيد فاتح. (2013–2014). فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ،2000–2014. *مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية* . جامعة أكلي محند البويرة.

4. كفيه قسميوري،. (بلا تاريخ). أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم و البطالة) دراسة تحليليةالحالة الجزائر خلال الفترة 1992–2018. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، . جامعة محمد خيضر بسكرة.

5. محمود بيداري. (2013–2014). العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري(2010–1991)مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . جامعة وهران.

6. مسعود درواسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوزان الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990–2004. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه* . جامعة الجزائر.

7. مقراني حميد. (2014–2015). اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (2012–1988). مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . جامعة بومرداس.

8. منصور شريفة. (2016-2017). السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. *رسالة ماجستير* . جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير.

9. ناريمان رقوب. (2017-2018). دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك وتأمينات . سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.

10. نوار بومدين. (2010). النفقات العامة على التعليم" دراسة حالة قطاع التربية الوطنية للجزائر 1980-2008. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، . الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

11. يمان حملاوي. (2013-2014). دور المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012). مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية . بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

ثالثا: المجلات

1. ادبوب سارة، لسبع مريم. (2021). تشخيص و اقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). *المجلد 2، العدد 2* . مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، .

2. البنك الدولي الجزائري. (بلا تاريخ).

3. التواب. (2017). سياسات الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم. شبكة نبأ المعلوماتية.

4. الدولي. (2018). كيف يدعم الصندوق الاستقرار الاقتصادي العالمي، صحيفة وقائع، كيف يدعم الصندق استقرار الاقتصاد العالمي.

5. السعدونى أحمد هادى عبدالواحد. (2020). دور النفقات العامة في التوزيع. مجلة جامعة بابل العلوم الانسانية.

6. بن سماعين حياة، ودنيا فتاح. (2020). النفقات العامة ضمن محددات النمو الاقتصادي. مجلة معهد العلوم الاقتصادية.

7. بيان اجتماع مجلس الوزراء. (24 ماي, 2010).

8. تقار عبدالكريم. (سبتمبر, 2013). برامج الانفاق العام في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي، 2001-2014. *العدد 9* . ملجة الاقتصاد الجديد.

9. حمازة محمد و الدراجي كريمو. (2021). ظاهرة تزايد النفقات الحكومية: أسبابها وإجراءات ترشيدها في الجزائر حلال الفترة 2010-2018. العدد 9 . المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية.

10. دعاء محمد الزامي. (2014). دور الاتفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012). المجلة 16 العدد 1 . مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية.

11. عباس و أحلام. (2018). محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر . المجلد 6، العدد 10 . مجلة الباحث الاقتصادي.

12. عثماني أنيسة، بوحصان لامية،. (11/12 مارس , 2013). دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو االقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج االستثمارات العامة و انعكاسها على التشغيل و الاستتمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة ،2001-2014. جامعة سطيف.

13. مراد مرمي. (مارس, 2013). مكانة المؤسسات الصغيرة المتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستتمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستتمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة ،2001-2014. جامعة سطيف.

14. مراس محمد،. (مارس, 2013). أثر الانفاق العام على الدخل و التوظيف وتوزيع الدخل و مستوى االأسعار في الجزائر في الفترة ،2001-2014 أبحاث الملتقى الدولي حول تقييم آثار

برامج الاستثمارات العامة على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة ،2014-2001. جامعة سطيف.

15. هواري قاسم حيزية و عامر. (بلا تاريخ). السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها.

16 . مسعودي زكريا ، 2017 . تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة 2001 – 2016 . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، (06) . ص ، ص . 215 – 228 . .

17 . بومعزة امنة . 2022 . تقييم فعالية سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية بالاعتماد على المربع السحري لكالدور للفترة (2001 – 2019) مجلة البشائر الاقتصادية . (08). ص 29 .

18. وكالة الأنباء الجزائرية. (3 جانفي, 2022).

رابعا: القوانين

القانون رقم 84- 17 . الوؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 . *المتعلق بقوانين المالية المادة 24* .